الأمم المتحدة

A/58/PV.28

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٨**
الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم أعمال الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب

(A/58/250/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب (A/58/250/Add.1)، بشأن طلب مقدم من الأمين العام لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا''؛ وطلب مقدم من هولندا لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان ''قبول انضمام المحكمة الجنائية الدولية إلى عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة''؛ وطلب وارد في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة بشأن توزيع البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المعنون ''منع الجريمة والعدالة الجنائية''.

في الفقرة ١ (أ) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا'' في جدول أعمال الدورة الحالية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ١ (ب)، يوصي المكتب الجمعية العامة بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند يصبح البند ١٦٥ من جدول الأعمال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56872 (A)

في الفقرة ٢ (أ) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان ''قبول انضمام المحكمة الجنائية الدولية إلى عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة'' في جدول أعمال الدورة الحالية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٢ (ب)، يوصي المكتب الجمعية العامة بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند يصبح البند ١٦٦ من جدول الأعمال.

في الفقرة ٣ من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تنظر أيضا في البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المعنون ''منع الجريمة والعدالة الجنائية''، مباشرة في جلسة عامة لغرض وحيد هو البت في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر أيضاً في البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المعنون ''منع الجريمة والعدالة الجنائية''، مباشرة في جلسة عامة لغرض وحيد هو البت في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيُخطَر رئيسا اللجنتين الثالثة والخامسة بالقرارات المتخذة الآن.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/58/354)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يخول الأمين العام بأن يخطر الجمعية العامة بكل المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن، وكذلك يخطرها بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام أصدرت بوصفها الوثيقة A/58/354. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تحيط علماً بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/58/2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذ نبدأ نظرنا في تقرير مجلس الأمن، أعتقد أنه من المهم استرعاء الانتباه إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في العديد من قرارات الجمعية، بما في ذلك القرارات ٢٣٣/٤٧ و٢٦٤/٤٨ و٢٤١/٥١، بشأن النهج الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية إزاء التقرير. وتتعلق هذه القرارات بتنشيط الجمعية العامة وبمسائل الإصلاح بشكل عام. والتأثير العملي للأحكام ذات الصلة للقرارات هو أنها تقدم مسارات محددة للعمل ينبغي للجمعية و، في الواقع، للرئيس أن يتخذاها لدى النظر في تقرير مجلس الأمن.

فعلى سبيل المثال، أولا، تشجع القرارات الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المناقشات الموضوعية

والمتعمقة بشأن تقرير مجلس الأمن والنظر فيه، من أجل الوفاء بالأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة، و، ثانيا، يُطلب من الرئيس تقييم المناقشة بشأن هذا البند والنظر في الحاجة إلى المزيد من النظر في التقرير. وفي ضوء هذا التقييم، قد تعقد مشاورات غير رسمية لمناقشة الحاجة إلى اتخاذ الجمعية لأي إجراء ومضمون هذا الإجراء استنادا إلى المناقشة.

وأود أن أُذكِّر الجمعية بأن هذا البند من جدول الأعمال يبقى مفتوحا – أؤكد، يبقى مفتوحا – للمزيد من المناقشة اللازمة، بما في ذلك المناقشة بشأن تقارير إضافية قد يقدمها المجلس إلى الجمعية العامة.

وأشجع الوفود على أن تضع نصب أعينها هذه الأمور، الواردة في القرار الذي اعتمدته هذه الجمعية بتوافق الآراء، بينما نعالج تقرير مجلس الأمن.

وقبل أن أتابع كلامي، هل لي أن أتقدم مرة أخرى بالتماس خاص يتعلق بالهواتف الخلوية. أرجو أن تضبطوا هواتفكم على خيار ''الاهتزاز'' حتى يتمكن المتكلمون، بل حتى يتمكن شخصي في رئاسة الجلسة، من متابعة ما يحدث بصورة أفضل. ومن المزعج، بينما يكون هناك متكلم في المنصة، أن ترن الهواتف الخلوية. وبما أنكم لا تريدون أن يحدث ذلك بينما يتكلم ممثلكم، أرجو ألا تفعلوه لأي شخص آخر. وألتمس منكم المعذرة في هذا الأمر على وجه الخصوص.

أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السيد جون نغروبونتي، لعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد نغروبونتي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أبلغ، سيدي الرئيس، بأنني نسيت أن أحضر هاتفي الخلوي معي صباح هذا اليوم.

ويشرفني، بصفتي رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن أعرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أتقدم بتهاني إليكم، السيد هنت، على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأعلم بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن حينما أقول إنني متيقن من أنه، خلال فترة رئاستكم، ستكون العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن معززة بصورة أكبر، إذ نعمل معا لتعزيز أغراض ومبادئ الميثاق.

ويغطي التقرير الذي أقوم بعرضه الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد استمر التوجه الذي يبدو متزايدا أبدا نحو زيادة حجم عمل مجلس الأمن خلال هذه الفترة التي يغطيها التقرير.

وكانت هناك مجالات تركيز عديدة، بما فيها العراق والشرق الأوسط وأفغانستان، التي غطاها التقرير بالتفصيل. وما زالت أفريقيا تشكل أولوية رئيسية للمجلس، الذي استجاب للصراعات التي تزداد سوءا في كوت ديفوار وليبريا، بينما يعمل على تشجيع وتعزيز التقدم المستمر في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأرسل مجلس الأمن بعثات إلى وسط وشرق أفريقيا كما ركز على عدة مسائل تؤثر في أفريقيا، من قبيل التهديد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والمرتزقة، ودور بعثات المجلس والآليات الأخرى للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في القارة.

وبالإضافة إلى التصدي لبعض الصراعات الجارية المحددة، فقد عقد مجلس الأمن أيضا مناقشات مواضيعية تتصل مباشرة بعمل المجلس، مما سيسمح بإجراء مناقشات مثمرة مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وعقد المجلس مناقشات مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن

الأطفال والصراع المسلح، وبشأن الأسلحة الصغيرة، وبشأن تفاعل مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وبشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والمرتزقة، وبشأن التسوية السلمية للمنازعات. وجرت متابعة مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح على أساس نصف سنوي، بإجراء مناقشات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وبقي التهديد الخطير والمستمر الذي يمثله الإرهاب للسلام والأمن العالميين محور تركيز أساسي للمجلس. واستمرت لجنة مكافحة الإرهاب في الوفاء بولايتها المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأجرت اللجنة حوارا مفصلا مع جميع الدول الأعضاء، بالتركيز، كأولوية أولى، على ضمان أن تضع الدول تشريعات تغطي جميع جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والآلية التنفيذية للتصدي لتمويل الإرهاب.

ولا تقدم هذه المسائل التي ذكرتها سوى نظرة عامة سريعة إلى بعض المجالات الأوسع التي غطاها عمل المجلس خلال العام الماضي.

وخلال المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الأعوام الأخيرة، تقدم أعضاء الجمعية بعدد من الأفكار فيما يتعلق بتحسين طريقة عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة. واقترح أعضاء الجمعية إعداد تقرير أقصر وأكثر تركيزا، ويسرني أن أقول إن تقرير هذا العام أقصر بـ ٦٨ صفحة من تقرير العام الماضي، الذي كان بدوره أقصر بـ ٣٠٠ صفحة من التقرير السابق له. ويستهل تقرير هذا العام أيضا باستعراض عام سردي لأنشطة المجلس، وهو مواصلة لابتكار بدأ العام الماضي نتيجة لاقتراح من أعضاء الجمعية.

وبالرغم من أن العام الماضي كان عاما مزدحما بالعمل، فقد كانت هناك زيادة في التوجه المتزايد بالفعل نحو تحقيق الشفافية في عمل مجلس الأمن. وحرص المجلس على عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات العامة وجلسات المناقشة الختامية بانتظام، وأتاح الفرص لجميع الدول الأعضاء حضور الإحاطات الإعلامية.

وعلى سبيل المثال، من إجمالي ٢٠٠ جلسة عُقدت خلال فترة هذا التقرير، لم تكن هناك سوى ثمان جلسات مغلقة، وذلك باستثناء المشاورات المستمرة مع البلدان المساهمة بقوات. ومقارنة بذلك عُقدت ٣٢ جلسة مغلقة خلال العام السابق. والمقصود بهذا التركيز على زيادة الشفافية هو تمكين أعضاء الأمم المتحدة عموما من الاتصال الوثيق بالمجلس والاطلاع على مداولاته.

ختاما، أود أن أعرب عن تقديري لزملائي في مجلس الأمن على تفانيهم الكبير في قضية السلام والأمن والتزامهم بها. وباسم جميع أعضاء المجلس، أود أن أشكر الأمين العام على رؤيته وقيادته وأن أعرب عن امتناننا لأعضاء الأمانة العامة على كفاءتهم المهنية ودعمهم اليومي، فبدونهما لا يمكن للمجلس أن ينجز مهامه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن، السفير جون نغروبونتي، على عرضه لتقرير مجلس الأمن السنوي عن أعماله. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة وإسبانيا على صياغة مشروع مقدمة التقرير.

وفي الفترة التي يغطيها التقرير، تصدرت قضية العراق جدول أعمال مجلس الأمن، كما تبين مقدمة التقرير. واستهلكت مناقشات القضية العراقية الكثير من وقت المجلس وطاقته. وفي تلك العملية، أثيرت أسئلة بشأن فعالية مجلس الأمن فيما يتعلق بدوره الرئيسي المتمثل في حفظ السلم والأمن.

وأفهم أنه جرت مناقشة مكثفة بين أعضاء مجلس الأمن للكيفية التي ينبغي بها التعبير عن آراء كل عضو في التقرير أثناء عملية إعداد التقرير. وكنت أتطلع إلى الاستماع إلى هذه الآراء الصريحة في جلسة مفتوحة للمجلس، مثلما حدث في الأعوام السابقة. ولكن، على عكس الممارسة السابقة، لم يأخذ أي عضو في المجلس الكلمة لعرض آرائه هذه المرة. ومن منطلق ضمان شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة أمام غير الأعضاء، كان مؤسفا ألا نتمكن من الاستماع إلى آراء أعضاء المجلس بشكل مباشر.

ولا أعتزم التعليق على جوهر كل نشاط من أنشطة المجلس كما يوجزها التقرير هذه المرة. ولكن أود إثارة نقطتين قد يرى أعضاء المجلس أنه يجدر النظر فيهما.

تتعلق النقطة الأولى بقضية ضمان انفتاح أنشطة المجلس لغير الأعضاء. وترحب اليابان بحقيقة أن المجلس قد أصبح يدرك بشكل متزايد في السنوات الأخيرة الحاجة إلى ضمان انفتاحه لغير الأعضاء، وأن جلسات المناقشة المفتوحة تُعقد الآن بوتيرة أكبر، كما جرى التأكيد على ذلك قبل لحظات في تقرير السفير نغروبونتي.

ومن آن لآخر كان يتم تغيير جلسة أُعلن أنها إحاطة إعلامية مفتوحة إلى مناقشة مفتوحة. وينبغي أن يكون ذلك تطورا موضع ترحيب، ولكن تلك التغييرات في الصيغة كانت غالبا ما تُعلن قبل الجلسة بوقت قصير. وفي حالة المناقشة بشأن كوسوفو، التي جرت في آب/أغسطس، على سبيل المثال، أُبلغنا بتغيير صيغة الجلسة لأول مرة في اليومية الصادرة في نفس يوم إجراء المناقشة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن كثيرون من غير أعضاء المجلس من الاستفادة الكاملة من الفرصة المتاحة.

ونود أن نطلب من المجلس التأكد من إتاحة وقت معقول في حالة إجراء مثل هذه التغييرات، وذلك حتى يتمكن غير الأعضاء من الاستفادة الكاملة من فرصتهم للمشاركة. ويمكن قول الشيء ذاته عن جلسات المجلس الطارئة، مثل الجلسة التي عُقدت في بداية هذا الشهر. وأنا أعلم أنه يصعب الإعلان عن عقد جلسة طارئة قبل فترة طويلة، وذلك لأنها ببساطة جلسة طارئة. ولكني أرى أنه من الضروري أن يبحث المجلس عن سبل لضمان إبلاغ غير الأعضاء بمثل هذه الجلسات الطارئة مسبقا حتى يمكنهم الإعراب عن الآراء التي يرغبون في الإعراب عنها.

علاوة على ذلك، كانت هناك في السابق حالات تحولت فيها جلسات للمناقشة الختامية، كان غرضها الأصلي استعراض أنشطة المجلس الشهرية، عن غرضها الأصلي بالدخول في مناقشة موضوعات لا صلة لها مطلقا بأنشطة المجلس خلال ذلك الشهر.

وتوجد بعض الأمثلة لقضايا إجرائية تسببت في الإحباط لبلدان غير أعضاء مثل بلدي. وآمل أن يواصل أعضاء المجلس بذل جهودهم لإدخال تحسينات إجرائية في هذه المجالات.

وبالنسبة للأمر الثاني، تود اليابان أن تطلب من المجلس مواصلة البحث عن وسائل تتيح لغير الأعضاء الذين لهم مصلحة حيوية في قضية قيد النقاش المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار في المجلس.

وبالنسبة للقرارات التي لها آثار مترتبة في الميزانية، بما فيها القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وتوطيد السلام، توجد حاجة إلى ضمان الشفافية، خاصة فيما يتعلق بالبلدان الرئيسية المساهمة ماليا، عند اتخاذ القرارات أو استعراض تنفيذها.

ولقد أنشئت آلية للتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات معينة لحفظ السلام. وهناك حاجة إلى آلية ما ذات طابع مماثل للمساهمين الماليين

الرئيسيين، لأنهم يخضعون للمساءلة عن مساهماتهم المالية من دافعي الضرائب في بلدانهم. وليس من المعقول أن نتوقع من تلك البلدان غير الأعضاء في المجلس التي تساهم بمعظم هذه النفقات أن تصدر فقط باستكانة الشيكات اللازمة لتنفيذ القرارات التي تصنعها الدول الـ ١٥ في المجلس من دون إعطائها الفرصة للتشاور بشأن تلك القرارات أو للتأكد من أن القرارات نُفذت على النحو السليم.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير مرة أخرى إلى أننا ما زلنا ننتظر أن نتلقى شرحا وافيا فيما يتعلق بشفافية ميزانيات بعثات الأمم المتحدة، وهي قضية أثارها وفدي باستمرار. ولكني أود أن أضيف في هذه المناسبة أن اليابان تسلم بأن تحسنا قد تحقق في مسائل أخرى خاصة بالشفافية، بما في ذلك تقديم الإحاطات الإعلامية التفصيلية قبل إرسال بعثات لمجلس الأمن وبعد إرسالها.

إن تحسين إجراءات المجلس أمر هام؛ ولكن ذلك وحده لا يكفي لتعزيز شرعية المجلس. إننا بحاجة إلى إصلاح المجلس بإدخال البلدان الراغبة في تحمل المسؤولية على الصعيد العالمي والقادرة على ذلك، بوصفها أعضاء دائمين في المجلس. وأعتزم شرح وجهة نظر اليابان بشأن هذه القضية في إطار بند جدول الأعمال ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“، الذي سنتناوله عقب مناقشة هذا البند.

السيد اينجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/58/2) وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/57/47 و Corr.1). ومثلما كان الأمر في المناقشات السابقة، يتوقع وفدي أن يأخذ أعضاء المجلس في الاعتبار الآراء التي أُعرب عنها هنا، وخاصة بصدد تقرير الأمين العام.

لقد عم الفرح ناميبيا عندما حل السلام آخر الأمر بأنغولا، بعد سنوات عديدة من الصراع السياسي. وبينما صمتت المدافع، تواجه حكومة أنغولا بعزيمة ثابتة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. لذا كان من الضروري، ونحن نشيد بالتطورات الإيجابية في أنغولا، أن نؤيد نحن أعضاء المجتمع الدولي جهود الحكومة الرامية إلى ترسيخ السلام وإعادة البناء. وروح المصالحة الوطنية، التي شرع فيها شعب أنغولا، لا يمكن إنماؤها إلا بتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية.

وبعد ثلاث سنوات من المناشدات المتكررة من جانب الدول الأفريقية الأعضاء، أقر مجلس الأمن آخر الأمر مفهوما جديدا للعمليات لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عزز تلك البعثة. وترحب ناميبيا بهذه الخطوة الإيجابية وبتنصيب الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إلا أننا ما زلنا قلقين بشأن استمرار انتهاك سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه. ولا تزال الحالة في الجزء الشرقي تشكل مصدرا للقلق بوجه خاص. إذ لا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب والقتل وتدمير الممتلكات والتشريد الواسع النطاق للمدنيين، واستخدام الجنود الأطفال والاستغلال غير المشروع للمصادر الطبيعية، مستمرة دون توقف.

وترحب ناميبيا بالتوصيات المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تضمنها تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا (S/2003/653). ونتفق مع ما جاء في الفقرة ٤ بصدد الدور الذي يجب أن تؤديه قيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ”لتضع المصلحة الوطنية فوق

المصلحة الطائفية''. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف إن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا احترمت كل الدول في المنطقة المادة الثانية من الميثاق احتراما صادقا.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالتوصية الخاصة بعدم التسامح مع الإفلات من العقاب. ولكن إذا أُريد بلوغ هذا الهدف المنشود، يجب ممارسة الضغط على كل الذين لديهم نفوذ على الفصائل المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ليس بكاف أن نستهجن الإفلات من العقاب الذي يصاحب العدوان والاستغلال غير المشروع لمصادر الثروة الطبيعية في ذاك البلد. يجب إخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة.

ونرحب بالمؤتمر الدولي المقترح بشأن منطقة البحيرات الكبرى ونأمل أن يكون هذا بداية للسلام الدائم للشعب الكونغولي وكذلك لشعب المنطقة بأكملها.

لقد قرأ وفدي باهتمام كبير تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2003/688).

وإنه لمن دواعي السرور أن نلاحظ أن الحالة في سيراليون قد استقرت وأن عملية الحكم تسير قدما. وإن كان لنا أن نساعد شعب سيراليون في هذا الصدد بصورة ذات مغزى، فعلينا أن نساعده على إيجاد الظروف المواتية للتنمية المستدامة حيث تُستثمر موارده الطبيعية لصالحه. وأملنا أن يسهم نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في تحقيق هذا الهدف. وبينما تتقلص بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، يجب أن تؤخذ الحالة في المنطقة في الاعتبار، وكذلك الأثر الذي يمكن أن يكون لها على إعادة بناء سيراليون. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال واللاجئين.

ويرحب وفدي بالبعثة المشتركة لمجلس الأمن واللجنة الاستشارية المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن غينيا – بيساو، الموفدة إلى ذلك البلد. ونؤيد توصيات البعثة بصدد استمرار التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وزيادة المعونة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن التزام جبهة البوليساريو والمغرب بوقف إطلاق النار وسيلة وليس غاية. ورغما عن أنه يستحق الثناء، فإنه يجب ألا يعتبر بديلا عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. ويؤيد وفدي بقوة التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) ويطالب بدور أكبر للأمين العام في هذا الأمر. وفي هذا الصدد، نشيد برد جبهة البوليساريو على خطة السلام، على نحو ما قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام.

هناك إجماع في المنظمة على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة لكل الدول الأعضاء وأن أي شيء يقل عن هذا الإلزام سيؤثر على مصداقية المنظمة. ولذا لا يعقل أن تظل قرارات مجلس الأمن بصدد فلسطين، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يضرب بها عرض الحائط دون عقاب. ولا يمكن لنا أن نحترم القانون الدولي حينما يكون العمل بقرارات مجلس الأمن خيارا للبعض وإلزاما للآخرين. ولا يمكن ممارسة الضغط على المحتلين بينما المحتلون يُبرأون. هذا الشاغل ينطبق على الحالة في الشرق الأوسط كما ينطبق على غيرها من الحالات في أي مكان في العالم. إن شعب فلسطين يستحق دولته الخاصة به التي جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

حينما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أعاد تأكيد دور المرأة في عملية صنع السلام وبناء السلام. وفي الكثير من أجزاء العالم، تقدم النساء إسهامهن الكامل في إعادة البناء فيما بعد الصراع، وهو اتجاه يجب تشجيعه وتأييده. وفيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح، ننادي

بحمايتهم حماية كاملة ونحث المسؤولين على الإقلاع عن استخدامهم وتجنيدهم.

وتعيد ناميبيا تأكيدها لمعارضتها لكل أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته، وتكرر تأكيد عزمها على مكافحته بكل ما لديها من وسائل، بما يتمشى وقوانيننا الوطنية. وما من شك في أنه يجب علينا دعم التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

ولكننا حين نفعل ذلك، لا تزال ناميبيا تعتقد أنه ينبغي أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب الدولي متمشية مع الالتزامات الدولية الناشئة من المعاهدات وغيرها من أحكام القانون الدولي. ونحن نتمسك بقوة بالرأي القائل إن مبدأ حكم القانون مبدأ رئيسي في مؤسسات اليوم المعولمة المكرسة لمكافحة الإرهاب كما هو رئيسي أيضا في النظم الوطنية السياسية. وهناك حاجة إلى ضمان ألا تقوض هذه الأدوات القانونية المكرسة لمناهضة الإرهاب القيم الأساسية للديمقراطية والحرية والعدالة، وهي قيم تقع في قلب النظام الدستوري الدولي.

وفي هذه الآونة من تزايد التوتر الدولي، تشعر ناميبيا بالقلق إزاء الضغط الأحادي الذي يُمارس على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لكي تقيد التزامها القانوني بذلك النظام.

إن لدى كل دولة من الدول امتيازها السيادي لكي تدخل، أو لا تدخل، طرفا أو لكي تنسحب من هذه العضوية. كذلك، لاحظت ناميبيا مرة أخرى ببالغ القلق اعتماد قرار آخر لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، هو القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، وكأن المحكمة الجنائية الدولية تشكل خطرا على السلام أو عملا عدوانيا. إن اعتماد قرارات من هذا النوع يقوض، في رأينا، سلطة المحكمة الجنائية الدولية.

المرة الأخيرة التي تداولنا فيها بشأن هذين البندين كانت قبل ١٢ شهرا، عندما كانت تحوم في الأفق آفاق حرب محتملة في العراق، وحين كانت أنظار الجميع موجهة إلى أعضاء مجلس الأمن أملا في أن يعيد تأكيد مركزية الأمم المتحدة وتجنب الحرب. وما حدث منذ ذلك الحين حدد، بشكل ما، معالم المداولات الجارية بشأن السلم والأمن خلال هذه الدورة. وقد رحبنا جميعا باقتراح إجراء استعراض رفيع المستوى لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥. وإن إصلاح مجلس الأمن جزء من العهد الذي قطعه قادتنا على أنفسهم في قمة الألفية.

إن التحديات التي تواجهنا في مجال السلم والأمن نتيجة مباشرة للطابع اللاتمثيلي واللاديمقراطي لتشكيلة مجلس الأمن وآلية صنع القرار فيه. فعلى مدى ١٢ عاما، طُرحت أفكار براقة بشأن كيفية تصحيح هذه الحالة. ومنذ ١٢ عاما نواصل التماس الشجاعة من أجل توسيع مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. إلى أي حد ينبغي للوضع الدولي أن يتدهور كي نبادر إلى جعل مجلس الأمن محفلا ذا صلة بتحديات اليوم؟

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السفير جون نغروبونتي، رئيس مجلس الأمن، على عرضه على الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/2).

إن تقديم تقرير مجلس الأمن السنوي، بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، ممارسة تستحق الثناء، إذ أن من شأنها أن تتيح إقامة حوار واسع مجد بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة. والتقرير فرصة المجلس لمخاطبة الجمهور العالمي بشأن المسائل الحيوية التي تمس السلم والأمن الدوليين.

إن وفدي يرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن في سبيل إخراج تقرير سنوي لمجلس الأمن يكون سهل التناول والاستيعاب للجميع، حيث يمكن لأي شخص أن يجد المواضيع المستعرضة، وعدد الجلسات التي عقدت، وعدد القرارات والبيانات الرئاسية المعتمدة، والوثائق التي عممت، والمواعيد، وما إليها. ومهما كانت جدوى التقرير، فإنه يظل قاصرا عن تقديم لمحة عامة عن عملية صنع القرار، أو الأهداف المتوخاة أو أي من المواقف التي ينادي بها الأعضاء. وقد التمسنا تقريرا يميل إلى الجوهر أكثر من ميله إلى الشكل، وإلى التحليل أكثر من الوصف.

إن عرض التقرير يعطي إحساسا باستجابة المجلس للتحديات الجديدة والمستمرة. وإننا نتطلع إلى تقرير يوفر تحليلا أكمل لكيفية تناول المجلس للقضايا المعروضة عليه. ومما ينطوي على دلالة رمزية أن أحد الموضوعات الممثلة أكثر من غيرها على جدول أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير – الحالة في العراق – بما في ذلك المناقشات على المستوى الوزاري، لم يخصص له أكثر من ثلاث جمل في الجزء التحليلي من الوثيقة. ويبدو من الأهمية معرفة كيفية إدارة المجلس لأعماله، بما في ذلك الخيارات التي يحتمل أنها كانت متوفرة أمامه في ذلك الحين.

إننا ندرك أن مجلس الأمن جهاز تشكل فيه السرية والتداول غير الرسمي لعملية صنع القرار جزءا من العمل المعتاد. بيد أن الضمانات ينبغي ألا تمنع محاسبة المجلس أمام أعضائه الذين أناطوا به سلطة معالجة صون الأمن والسلم الدوليين.

إن الشفافية تضيف إلى الوزن النوعي لقرارات مجلس الأمن. وإن تقديم توضيح أفضل لأسلوب عمل المجلس من شأنه أن يساهم في تبديد أي شكوك قد تحوم حول فعاليته بل وجدواه. والشفافية والمشاركة ليس من شأنهما إلا زيادة المصداقية والفعالية.

ينبغي لنا أن نشجع الممارسات التي تبدو بناءة والتي تعزز العلاقة بين الدول الأعضاء والمجلس. والإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس في نهاية كل مشاورات غير رسمية تشكل مبادرة طيبة بالنسبة لمتابعة المناقشات التي نجريها هنا. علاوة على ذلك، فإن الاجتماعات الختامية التي تجري في نهاية كل شهر، والتي يمكن أن تصبح ممارسة منتظمة، تشكل وسيلة إيجابية لزيادة التفاعل وتعزيز التعاون.

ووفدي يدرك أيضا أن بعثات مجلس الأمن يمكنها أن تؤدي دورا هاما في تحديد كيفية مشاركة الأمم المتحدة في الجهود الميدانية، على غرار ما حصل في غينيا – بيساو وكوت ديفوار وبوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى وكوسوفو، وبحلول نهاية هذا الشهر في أفغانستان. وإن من شأن تقديم التقارير وما يجري عادة في أعقابها من مناقشات أن يولدا تبادلا بناء وحيويا.

ختاما، إن الاجتماعات التي تجري مع البلدان المساهمة بقوات تشكل أداة هامة يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها، حيث أن الأغلبية العظمى للدول الأعضاء التي يشارك أفرادها في عمليات حفظ السلام غير ممثلة في المجلس. وإن تعاظم حجم بعثات الأمم المتحدة المنشأة بولاية من المجلس يستلزم من جميع الدول المعنية النظر بعناية في تلك المساهمة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تظل فرص التبادلات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء محدودة. ومع أن المناقشات الجارية في المجلس ينبغي أن تنساب بشكل أكثر حيوية، فإن من الملائم بل ومن الضروري تماما في بعض الأحيان أن تحدد الدول الأعضاء مواقفها خلال اجتماعات مفتوحة. وينبغي إعطاء فرصة واسعة واهتمام لائق بالرسائل

التي يوجهها الأعضاء، حيث أن من شأنها تعزيز المناقشة وبالتالي تقديم مساهمة قيِّمة لمداولات المجلس.

ختاما، ينبغي استرعاء الانتباه إلى تزايد مشاركة مجلس الأمن في حالات ما بعد الصراع وفي أنشطة الإعمار الفعلية. وهناك، تمتزج الشواغل المتعلقة بالنظام السياسي والأمني بالمناقشات المتعلقة بالطابع الاقتصادي والاجتماعي. والبرازيل، لهذا السبب، تؤيد تحسين تعريف الشراكة بين مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على نحو يتيح النظر في المتطلبات المحددة لتلك الحالات. وإننا نناشد مجلس الأمن النظر في مزيد من التفاعل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما في حالتي غينيا - بيساو وبوروندي، على نحو يتيح نهجا شاملا ومعمقا للمشاكل التي تواجهنا. وعلى سبيل التوسع في التفسير يمكن أن يشكل التطبيق الأكمل لأحكام المادة ٦٥ من الميثاق خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

السيد أشيرو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا لرئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على عرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة. إن تقرير مجلس الأمن (A/58/2) يوفر نظرة قيّمة من الداخل على أنشطة المجلس خلال فترة السنة السابقة. ويلقي التقرير أضواء على قضايا من قبيل صون السلم والأمن الدوليين. وإن جهود نزع السلاح والجهود الإنسانية الدولية تمثل بقدر كبير المساعي التي يبذلها مجلس الأمن لكي يكفل خضوعه للمساءلة أمام عضوية الأمم المتحدة، طبقا لأحكام المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

ومما يشجع نيجيريا أن المجلس لا يزال يرد بشكل إيجابي على طلبات الأعضاء بأن يكون تقريره أكثر طابعا تحليليا، وأكثر إيجازا وسهولة في القراءة. ونحن نرحب بالتحسن الكبير في جودة التقرير ولا سيما جودة المعلومات الإحصائية التي يوفرها.

ونرحب أيضا بالمقدمة التي تلخص أنشطة المجلس فيما يتعلق بمناطق الصراع المحددة، حيث أنها تيسر الرجوع إلى الموضوع المعين. ونشيد بذلك التحسين في الشكل ونحث على إبقائه.

ومجلس الأمن، على الرغم من أحسن النوايا التي يكنها، لا يزال محاصرا بالقضايا الشائكة المتمثلة في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وبينما أحرز المجلس تقدما جديرا بالتقدير في تسوية بعض الصراعات، كما يشهد بذلك عدد اتفاقات السلام الموقعة، نرى أنه لا يزال بوسع المجلس، بالتعاون مع المجتمع الدولي، القيام بالمزيد من العمل لجعل العالم مكانا أكثر أمنا.

وفي ذلك الصدد، تؤيد نيجيريا مشاركة المجتمع الأوسع، من قبيل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية في عملية منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ومن دون شك، يمكن لإسهاماتها الجماعية أن تساعد بقدر كبير على تقليل الضغوط الاجتماعية الاقتصادية التي، إن لم يترع فتيلها، تؤدي عادة إلى نشوب صراعات عنيفة وفي بعض الأحيان إلى اندلاع الحروب.

وفيما يتعلق بالحالة في سيراليون، نلاحظ التقدم المتواصل الذي أحرز منذ نهاية الانتخابات الديمقراطية في ذلك البلد. ونؤيد خطة الانسحاب المعدلة التي اقترحها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونقترح توخي الحذر في تنفيذها لضمان ألا يتأثر الأمن تأثرا سلبيا. وتدعم نيجيريا قرار مجلس الأمن ١٥٠٨ (٢٠٠٣) بشأن سيراليون وتناشد المجلس المساعدة على إنجاز المهمة المستمرة المتمثلة في إدماج المقاتلين السابقين.

ولا تزال سيراليون تحتاج إلى مساعدة على تدريب شرطتها وجيشها اللذين سيتحملان المسؤولية الكاملة عن صون الأمن في البلد بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة. وتحتاج حكومة سيراليون أيضا إلى مساعدة إضافية لإنشاء إدارة مدنية فعالة ومؤسسات سياسية، ولا سيما المحاكم التي ستكفل التنفيذ العملي لحكم القانون. وهذا ضروري لكفالة ألا تضيع مكاسب عملية السلام.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن مجلس الأمن قد أدى دورا يستحق الإشادة في معالجة الحالات الإنسانية والسياسية والأمنية المعقدة في دول اتحاد نهر مانو وفي دول أخرى في غرب أفريقيا وخاصة في غينيا – بيساو وفي كوت ديفوار. ولكن، بغية إحلال السلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية، نحث المجلس على أن يأتي بترتيب أمني شامل لمنطقة اتحاد نهر مانو بأسرها، من شأنه معالجة دورة العنف وعدم الاستقرار والصراعات.

وتظل نيجيريا ملتزمة بجهود مجلس الأمن في تنفيذ ولايته الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ مع الاستياء أنه على الرغم من إذن المجلس بالمرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال عدد المقاتلين الذين قدموا أنفسهم لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين منخفضا. ولسوء الطالع أدى العنف المتواصل والنشاط المعوق الذي يمارسه زعماء الجماعات المسلحة إلى عرقلة التقدم. وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف على التعاون وتيسير التنفيذ المبكر لتوصية الأمين العام بشأن توسيع ولاية البعثة. ونرحب بمساعدة مجلس الأمن في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونحث الدول الأعضاء وأيضا البلدان المساهمة بقوات على توفير القوات الإضافية والموظفين والمعدات المطلوبة لاستقرار الحالة ولا سيما في مركز إيتوري شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤكد مجددا دعمنا والتزامنا بقرار مجلس الأمن ١٤٨٤ (٢٠٠٣) الذي أذن بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات في بونيا. ونلاحظ مع الارتياح أن القوة أسهمت إسهاما كبيرا في استقرار الأمن والحالة الأمنية في بونيا. وترحب نيجيريا بتشكيل حكومة وحدة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونود أن نحث على مواصلة بذل جهود المصالحة الوطنية التي نأمل أن تؤدي إلى إرساء السلام والاستقرار الدائمين.

وقد وضعت الحالة في ليبريا قدرة المجتمع الدولي على المحك وأجهدتها للتصدي على نحو استباقي للمأساة الإنسانية. وقد كان مدى المعاناة البشرية كبيرا إلى الحد الذي لم تستطع فيه نيجيريا أن تتجاهل حجم الدمار والمذابح البشرية. وكان قرار نيجيريا بنشر قواتها في مواجهة الأخطار الجلية والتكاليف المتعلقة بذلك مبنيا على حقائق الحالة في ليبريا. وقد كان عرض نيجيريا منح اللجوء السياسي للرئيس السابق تشارلز تايلور والنشر المبكر لقواتها بادرة إنسانية لوقف تدهور الحالة وتيسير نشر القوة المتعددة الجنسيات.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مجلس الأمن لا يزال مشغولا بحالة الصراع الطويل في ليبريا. وترحب نيجيريا باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتدعو المجتمع الدولي إلى تأييد ذلك القرار وكفالة التنفيذ الفعال له. ونحث الفصائل المختلفة في ليبريا على منح السلام فرصة والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة إعمار بلدها وإعادة تأهيله. ولا يستحق شعب ليبريا سوى السلام بعد أن تعرض لما يقرب من ١٤ عاما من الحرب الأهلية.

وتؤيد نيجيريا جهود مجلس الأمن المتواصلة لاحتواء الإرهاب وتحث الدول الأعضاء على دعم تلك الجهود. وندين بأشد العبارات الهجمة الإرهابية على مقر الأمم

المتحدة في بغداد، العراق، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ التي أدت إلى مقتل ٢٢ شخصا بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام في العراق. ونؤكد دعمنا والتزامنا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية المدنيين وسلامة موظفي الأمم المتحدة ونحث على الالتزام الصارم به. ونشيد بلجنة مكافحة الإرهاب على تشكيلها بصورة فعالة تحالفا دوليا ضد الإرهاب الدولي.

وتؤكد تلك الجهود تصميم مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين. وتظل نيجيريا ملتزمة بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي في جميع مظاهره.

وتشيد نيجيريا بالإحاطات الإعلامية من مجلس الأمن لغير أعضاء المجلس وأيضا بالإحاطات الإعلامية المقدمة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية. ونلاحظ انتظام الاجتماعات والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ولا سيما نظام الإحاطات الإعلامية لتلك البلدان قبل عرض تقرير الأمين العام للمجلس بشأن إحدى البعثات.

ونيجيريا بوصفها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات، تعتقد أن مواصلة عملية المشاورات التي يتبعها المجلس ستزيل الاحتكاكات في وقت مبكر وستيسر فعالية عمليات حفظ السلام في الميدان. وعلاوة على ذلك، نحث على أن تظل الجلسات الختامية التي يعقدها المجلس في نهاية الشهر غير ذات طابع رسمي بقدر الإمكان، وأن يتوفر فيها أكبر قدر ممكن من التفاعل. وتؤيد نيجيريا تلك الجلسات حيث أنها توفر للدول الأعضاء فرصة لتبادل وجهات النظر مع المجلس وتمكنها من الاستفادة من الدروس التي تتعلمها جميع الأطراف.

ونحيط علما بأن مجلس الأمن أرسل عددا من البعثات المخصصة إلى مواقع الصراعات أثناء الفترة قيد النظر. وتؤيد نيجيريا تلك الاستراتيجية. ونعتقد أن هذه البعثات ستعزز قدرة المجلس على تقييم الحالات على نحو ملائم. وفي ذلك الصدد، تشيد نيجيريا بالمجلس على إرسال بعثات إلى غرب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ونحث على مواصلة تلك الممارسة.

وتؤكد نيجيريا مجددا دعمها للمناقشات المواضيعية في المجلس بشأن قضايا من قبيل المرأة والسلام والأمن والأطفال والصراعات المسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة والتهديدات للسلم والأمن في غرب أفريقيا. إذ ظلت هذه المناقشات توفر فرصا للمجلس وللدول الأعضاء للتركيز على القضايا قيد النظر.

وعلى الرغم من جهود مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، تظل نيجيريا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه بغية جعله أكثر استجابة للاحتياجات والتحديات العالمية المعاصرة.

ونلاحظ مع الأسف أنه ما زالت توضع عوائق في طريق اعتماد أي اقتراحات بناءة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونقدر التغييرات التي تُجرى على أسلوب عمل مجلس الأمن استجابة لمطالبات الدول الأعضاء بتحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية. ونحن نعتبر هذه التغييرات ليست سوى تغييرات هامشية، ولذلك نكرر تأكيد اقتناعنا الذي نتمسك به منذ وقت طويل بأن المطلوب هو إجراء إصلاح أساسي للمجلس وتوسيع عضويته في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

وهذا الإصلاح وحده هو الذي سيغير وضع مجلس الأمن لكي يمكنه من الاستجابة لقضايا السلم والأمن

الدوليين على نحو أكثر شمولا وموضوعية وفعالية. ولا ترضى الأغلبية العظمى من أعضاء منظمتنا بما هو أقل من ذلك لصالح استمرار أهمية المنظمة.

أخيرا، تتعهد نيجيريا بدعم جهود مجلس الأمن لكي يجعل نفسه أكثر استجابة للتحديات العالمية وأكثر وفاء بتطلعات الدول الأعضاء، ونكرر مجددا تصميمنا على تشجيع مجلس الأمن على تحسين أساليب عمله والاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة والرئيس الحالي لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة.

ويثبت تحليل الميثاق مدى ارتباط ممارسة مجلس الأمن لمسؤوليته الأساسية بنظر الجمعية العامة في تقريره. إذ تطلب الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة من مجلس الأمن رفع تقرير سنوي عن أعماله إلى الجمعية العامة.

وينشئ عرض التقرير السنوي للمجلس قواعد تحكم العلاقة بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة. ونحن نشعر أن النظر في هذا البند يوفر دائما فرصة مثالية لتبادل الآراء بشأن كيفية تحسين أساليب عمل المجلس لجعلها أكثر شفافية وكيفية الحد من سرية هذا الجهاز المهم.

وينبغي أن توفر الممارسة التي نشترك فيها اليوم فرصة قيمة لجمعيتنا للنظر بعمق في أنشطة المجلس ولتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لإدخال التحسينات اللازمة.

وإضافة إلى ذلك، تبدو هذه العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في عقد مناقشتين منفصلتين بشأن القضيتين اللتين لهما الأولوية في الجمعية العامة، التقرير السنوي لمجلس الأمن وإصلاح تلك الهيئة، أكثر ملاءمة. وقد أظهرت التجربة التي خضناها لأول مرة في العام الماضي والتي دمجنا فيها هذين البندين، حدودها فيما يتعلق بتوفير الفرصة للدول الأعضاء لكي تدرس هذين البندين على نحو ملائم وبتفصيل أكثر.

ولا يزال وفد بلدي يرحب بإدراج ملخص تحليلي للمرة الثانية في التقرير. ويوفر هذا الجزء التحليلي مؤشرات لإنجاز عمل المجلس وينبغي استكماله بمقترحات أو توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين عمله.

وينبغي ألا يقتصر هذا الفصل على ما فعله المجلس. سيكون أكثر فائدة التفكير على نحو موضوعي في إخفاقاته وأسباب تلك الإخفاقات.

ولن تتمكن الدول الأعضاء من تقييم عمل المجلس بعمق إلا إذا توفرت لها وثيقة مفيدة وكاملة وجوهرية. والأمر يتعلق بمصداقية المجلس حيث لا يزال نظامه الداخلي مؤقتا بعد ٥٨ عاما من إنشائه. وفي بعض الأحيان أدى النظام الداخلي المؤقت إلى ممارسات غير مرغوب فيها في إدارة جلساته العلنية. وفي هذا الصدد، أشير إلى المناقشة المفتوحة التي أجريت في الشهر الماضي بشأن الشرق الأوسط، والتي تحدد فيها الوقت المخصص لكل وفد بثلاث دقائق للإعراب عن وجهات نظره بشأن موضوع بمثل تعقيد مسألة الشرق الأوسط. وينبغي النص في النظام الداخلي على أي تغيير في القواعد التي يعتمدها المجلس أو في ممارساته.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ تغييرا إيجابيا فيما يتعلق بزيادة عدد الجلسات العلنية أثناء الفترة قيد النظر، مما أتاح الفرصة لغير الأعضاء لطرح وجهات نظرهم بشأن البنود المعروضة على المجلس. ومع ذلك، أصبحت المشاورات السرية غير الرسمية التي لا يغطيها النظام الداخلي المؤقت القاعدة بدلا من الاستثناء.

ونظرا لهذه الحالة، لا يزال وفد بلدي يرى أن من الحكمة أن تكون المشاورات التي تلي الجلسات المفتوحة، مفتوحة كذلك دائما للأطراف المهتمة بالمسألة قيد المناقشة أو المعنية بها بغية الحصول على آرائها، التي من شأنها أن تمكن المجلس من تفهم هذه المواضيع على نحو أفضل، وبذلك تساعد المجلس على اتخاذ قرارات أكثر حكمة.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ بقلق أن معظم الإحاطات الإعلامية من الأمانة العامة ومن ممثلي الأمين العام بشأن مختلف الصراعات تكون في جلسات سرية وليست في جلسات علنية، على الرغم من أن هذه المعلومات مفيدة أيضا للدول غير الأعضاء في المجلس التي ينبغي أن تتاح لها فرصة عرض آرائها بشأن الصراعات قيد المناقشة.

إن الجلسات الختامية لمجلس الأمن ابتكار ينبغي تشجيعه. وهذه الجلسات التي يدور فيها حوار تفاعلي بين الأعضاء وغير الأعضاء، دليل على الحاجة إلى زيادة الانفتاح. وقد أثبتت هذه الجلسات فائدتها وأهميتها وينبغي تأسيسها وعقدها بانتظام.

وهناك جانب آخر أراد وفد بلدي أن يشير إليه يتعلق بالمشاورات فيما بين أعضاء المجلس. ومما يثير القلق أن نلاحظ أنه في حين أن المجلس، بروح الانفتاح، يزيد عدد مناقشاته العامة، لا يشترك الأعضاء العشرة غير الدائمين على نحو تام في عملية المشاورات حينما يتعلق الأمر بمسائل حساسة.

من الناحية الجوهرية، يجب أن نقر بأن الفترة المشمولة بالتقرير كانت فترة استثنائية للمجلس من عدة جوانب وأن المجلس ظل نشطا للغاية أثناء هذه الفترة. وقد حقق المجلس نجاحا في جوانب ومني بفشل في جوانب أخرى. أولا نلاحظ الإنجازات المميزة للمجلس في مكافحة الإرهاب، ولا سيما اتخاذ القرارين ١٤٥٥ و ١٤٥٦ لعام ٢٠٠٣، وتعزيز ولاية لجنة مكافحة الإرهاب ووضع نهاية لتمويل الإرهاب ودعمه.

وينبغي أيضا أن نسجل التقدم المحرز فيما يتعلق بعدد من عمليات حفظ السلام والدعم الذي ظل المجلس يعطيه لها، ولا سيما في أفريقيا. وبفضل التزام المجلس، حدثت تغيرات إيجابية في مناطق الصراع في أفريقيا. وقد كان لبعثات مجلس الأمن الموفدة إلى عدة مناطق للصراع تأثير إيجابي على مناصري القضية المحليين.

ونتيجة لهذه التجارب الجيدة نشجع هذا النوع من المبادرات والإجراءات وننادي بإضفاء الصبغة الرسمية عليها وبتوسيعها لتشمل مناطق الصراع الأخرى. ولكن إسهامات المجلس لا تزال بعيدة عن الوفاء بتطلعات البلدان الأفريقية. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يغتنم الفرصة للعمل وتقديم دعم مفيد للاتحاد الأفريقي وآلياته، ليجعل من الممكن تحقيق النتائج المرجوة في تسوية الصراعات.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بموضوع الشرق الأوسط، كان عمل المجلس أقل بكثير من التوقعات المبنية عليه. وهو قد منع حتى الآن من تأدية دوره الذي يحق له تأديته هنا. ولسوء الطالع، لم يسفر عن الإحاطات الإعلامية الشهرية للأمانة العامة وعقد عدة مناقشات مفتوحة بشأن فلسطين المحتلة تأثير على الحالة على أرض الواقع. فإما أن إسرائيل استمرت في الاستهزاء بقرارات المجلس، أو أن المجلس كان في أغلب الأحيان غير قادر على فعل أي شيء لأنه منع من ذلك نتيجة للاستخدام الخاطئ لامتياز حق النقض.

ونحن على اقتناع بأنه لو كان المجلس قد وافق على إنشاء وجود للأمم المتحدة أو وجود دولي ما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأمكن إلى حد بعيد تجنب أو تخفيف

العنف الذي نشهده اليوم، ولكان الوضع اليوم، بلا أدنى شك، أكثر مؤاتاة للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

أما المسألة العربية الأخرى التي تواجه المجلس، فهي مسألة العراق. وفي معالجته لتلك القضية يمر المجلس بأحرج الفترات في تاريخه. ويتعين على المجلس أن يتصرف على الفور لوضع حد لمعاناة الشعب العراقي الذي ما زال يواجه وضعا مأساويا إلى أقصى حد. وينبغي للمجلس أن يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور المركزي الذي يتحتم عليها القيام به، ويمكن الشعب العراقي من استعادة سيادته كاملة بأسرع ما يمكن.

والواقع أن الأمم المتحدة، كما قال الرئيس بوتفليقة في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر A/58/PV.9)، هي وحدها التي يمكن أن تدعم إقامة مؤسسات العراق وإعادة إعماره بمشروعية ونجاعة، ولدورها في هذا المسار أهمية قصوى.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تقرير مجلس الأمن المطروح أمامنا (A/58/2) وثيقة ضخمة تتكون من ٢٢١ صفحة، ومضمونها الحقيقي يرد في القسم التمهيدي المؤلف من ١٤ صفحة، والذي يحتوي على سرد وصفي لأنشطة المجلس، أما بقية الوثيقة فتتألف من معلومات ومراجع وثائقية. وكنا نفضل مزيدا من الاستفادة من المضمون والتحليل. إن الفترة التي يشملها التقرير كانت تتسم بنشاط مكثف، حيث عقد المجلس أكثر من ٢٠٠ جلسة رسمية، إلى جانب العديد من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية.

وكانت القضية المهيمنة على أنشطة المجلس تتعلق بنزع أسلحة العراق. فقد شكلت جزءا من الأحداث المثيرة التي استأثرت باهتمام العالم في خضم جدل ونقاش حول دور الأمم المتحدة. ونتيجة لانقسامات عميقة، عجز المجلس عن الأخذ بزمام الأمور، أو تقرير مجرى الأحداث عقب القرار الذي اتخذه تحالف من الدول بالقيام بعمل عسكري دون تفويض من المجلس.

وكان لسجل مجلس الأمن في تلك العملية بعض العناصر الإيجابية، حيث سعى الأعضاء، بطريقة أو بأخرى، إلى ممارسة مسؤوليتهم مع المراعاة الواجبة لمبادئ الميثاق. وخلقت الظروف السياسية أوقاتا عصيبة للمجلس الذي ما زال يتصارع مع التعقدات الناجمة عن تطور الأحداث.

المجال الآخر لجهود المجلس المكثفة كان أفريقيا التي ظهرت فيها بعض المؤشرات الإيجابية على فعالية المجلس في التعامل مع مناطق صراع معنية. فنلاحظ تحسن الحالة في سيراليون وأنغولا، والتدخل فيما يتعلق بالصراعات في كوت ديفوار وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتثور الشواغل حول مستوى وسرعة استجابة المجلس للتطورات في كل من ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت مترددة ومتأخرة. ففي ليبريا ربما كان بطء التدخل هو الذي أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية حتى الوقت الذي تم فيه نشر قوة الطلائع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبصورة عامة، نعتقد أن تدخل المجلس في أفريقيا كان من الممكن أن يتعزز لو توفر إحساس أكبر بالاستعجال والتزام أكبر بالموارد من حيث الأيدي العاملة والمساعدات الاقتصادية، لتوفير الأمن والاستقرار في وضع كان يتسم بتمزق شديد واحتياجات إنسانية ماسة.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط التي ما فتئت تشكل مصدرا دائما للقلق والإحباط، شهدنا على مدار السنة نمطا معتادا يتأرجح بين الأمل واليأس. وقوبلت خارطة الطريق بالترحيب على اعتبار أنها تفتح الطريق أمام السلام،

ولكن تلك العملية أخذت تتصدع. والدور الذي يلعبه مجلس الأمن يبدو أنه ملتبس ومتردد.

وقد أُعلنت الأمم المتحدة كطرف في المجموعة الرباعية التي أُطلقت خارطة الطريق تحت رعايتها. ولكنه من غير الواضح للبعض منا ما هي الوكالة التي من خلالها تمثل الأمم المتحدة في هذه العملية. فلا يبدو أن هناك أي دور فعال تؤديه المنظمة من حيث صياغة الخطة أو في رصد التنفيذ واستراتيجية التنفيذ. ويبدو أن الأمم المتحدة لا تعدو أن تكون طرفا رمزيا في هذه العملية أو متفرجا لا دور له، بما أنه لا يوجد دليل يذكر على أي انخراط ملموس من جانب مجلس الأمن، والتقرير يكتفي بالإشارة إلى أن المجلس تابع عمل المجموعة الرباعية، وكرر التأكيد على تأييد خارطة الطريق وجهود المجموعة الرباعية.

ونلاحظ أيضا أن المجلس واصل إجراء مناقشات بشأن مسائل مواضيعية، وإن كان هناك، على ما يبدو، انكماش في هذا النشاط. ونرى أن هذا النوع من المناقشات إضافة لا ضرورة لها إلى عمل المجلس. فضلا عن أن تلك الممارسة تزيد من شواغلنا حيال ازدواجية العمل، والتعدي على مواضيع تعالجها الجمعية العامة على النحو الواجب. وبغية احترام الاختصاصات المختلفة لشتى الهيئات، نوصي بإعادة النظر في ممارسة إجراء مناقشات بشأن مسائل مواضيعية، وفي إمكانية الرجوع عن تلك الممارسة.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، نود أن نتقدم بملاحظتين. الأولى هي وجود قلق متواصل من انعدام الشفافية وعدم إيلاء الانتباه الواجب لآراء العضوية الأوسع التي يُعرب عنها في المناقشات أمام المجلس. فعندما تُتخذ القرارات قبل إجراء المناقشة، وعندما يُسمع رأي غير الأعضاء بعد أن يتكلم أعضاء المجلس، لا يمكن أن يكون إسهام غير الأعضاء فعالا بحق. ونعتقد أنه يتحتم على المجلس أن يأخذ في الحسبان عندما يصنع قراراته، آراء الأطراف المهتمة وآراء العضوية العامة. فهذا واجب خطير يقع على عاتق المجلس الذي يعمل باسم الدول الأعضاء لصون السلم والأمن الدوليين.

النقطة الثانية تتعلق بالميل نحو تركيز عملية صنع القرار في إطار الأعضاء الدائمين، وبالدور المحدود الموكل إلى الأعضاء المنتخبين في تلك الهيئة. وما زلنا نشعر بالقلق حيال هذا الاتجاه نحو تركيز متنام للقوة في عملية صنع القرار. إننا ندرك ما هو واقع القوة، ولكن الحقيقة هي أن ثمة عملية غير ديمقراطية تقوض شرعية قرارات المجلس وسلطة إجراءاته.

وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق، يعمل مجلس الأمن نائبا عن المجتمع الدولي، وبالتالي يكون مسؤولا أمام الجمعية العامة. وبناء على ذلك، نعتقد أن من المهم إبلاغ المجلس رسميا بآراء الجمعية العامة وملاحظاتها وتوصياتها فيما يتعلق بتقريره. وعلى سبيل متابعة المناقشة الحالية، نقترح عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن يستمع فيها إلى رد الجمعية العامة، إما من خلال بيان يعده رئيس الجمعية يلخص فيه ما جرى في المناقشة، أو من خلال اعتماد وثيقة رسمية تصدر عن الجمعية العامة لعرضها على المجلس. وهكذا ينبغي الاعتراف رسميا بقابلية المجلس للمساءلة، حتى تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها كما توخاه الميثاق، بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نأسف لعدم إحراز تقدم في هذا الصدد. وما زلنا نشدد باستمرار على أهمية توسيع هيكل مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا للدول الأعضاء، وعلى ضرورة إصلاح إجراءات صنع القرار فيه، حتى تكون متسقة مع مبدأ المساواة بين الدول في

السيادة. ولا يمكن أن يبقى الوضع معلقا بسبب الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء. ويجب اتخاذ بعض المبادرات الجديدة، واستخدام إجراء ديمقراطي لتحريك العملية قدما.

إن جامايكا تضع ثقتها فيكم، سيدي الرئيس، وقد لاحظت ما أظهرتموه من شعور بالالتزام تجاه تقوية منظومة الأمم المتحدة. وإن خبرتكم السياسية ومهارتكم أهم ما نملك من ذخر لإحراز التقدم خلال دورة الجمعية هذه. وينبغي لنا إظهار بعض النتائج الإيجابية لسنوات من الاجتماعات والمشاورات والمناقشات والمفاوضات. ولكي ننجح، سنحتاج إلى الدعم والمساهمة الكاملين من جميع أعضاء المنظمة. ويمكنكم أن تكونوا على ثقة، سيدي الرئيس، من أن جامايكا ستقوم بدورها.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الامن، السفير نغروبونتي، على عرضه لتقرير المجلس (A/58/2)، الذي يحتوي على معلومات قيمة، والذي من خلاله يمكننا تقييم أعمال المجلس خلال فترة الاثنى عشر شهرا التي يغطيها التقرير، وهي فترة كانت ناشطة بشكل خاص فيما يتعلق بدوره في صون السلم والأمن الدوليين.

ويبرز التقرير اتساع نطاق المسؤوليات التي اضطلع بها المجلس على مختلف الجبهات في وقت واحد، من الأزمات الإقليمية إلى مكافحة الإرهاب، ومن انتشار الأسلحة الصغيرة الى تسوية المنازعات بطريقة سلمية، وإلى المسائل المواضيعية الأخرى. ونحيط علما بالجهود التي يكرسها أعضاء مجلس الأمن، في الوفاء بمسؤولياتهم، لتحسين الشفافية والانفتاح والشمول – الوصول إلى غير الأعضاء – في أساليب عملهم. وأود أن أشير إلى الملاحظات الهادفة التي أدلى بها بعض الزملاء؛ وهنا، أود أن اذكر ممثلي جامايكا واليابان والبرازيل والجزائر. إننا نتفق مع تلك الملاحظات بالكامل.

ويمكن إحراز المزيد من التقدم في ذلك الاتجاه. وفي الواقع، أن الشفافية لا تزال من الوسائل الهامة التي لا يمكن من خلالها إبلاغ الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن حالة المداولات داخل مجلس الأمن فحسب، بل أيضا أن تعبر عن آرائها ومواقفها بشأن قضايا معينة. وثمة مجال آخر ينبغي استمرار التقدم فيه، يتمثل في التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء الذين تتأثر مصالحهم بصورة خاصة، كما نصت على ذلك المادة ٣١ من الميثاق.

وقد أوصى الأمين العام في السنة الماضية، في تقريره ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387)، بأن ينظر مجلس الأمن في تقنين التغييرات الأخيرة في ممارسة أعماله. وإننا نجدد تأييدنا لدعوة الأمين العام.

إن زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في قضايا مثل منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام والانتقال إلى بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع، يمكن أن تضيف قيمة كبيرة لصنع القرارات في مجلس الأمن ويمكن أن تساعد على تعبئة الدعم الفعال من المجتمع الدولي. وتعزيز الحوار مع غير الأعضاء يمكن أن يساهم في صياغة سياسات عالمية أكثر فعالية وتلاحما لمعالجة العديد من الأزمات الملحة التي تواجهنا اليوم. وتعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلم مجالات أخرى يمكن أن يكون التفاعل فيها مع العضوية العامة مفيدا في تحديد خطوط إجراءات مجلس الأمن. وقد أنشئ إطار للتعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وما زالت هناك إمكانيات غير مستغلة. ويمكن تطوير آليات مرنة مماثلة، قائمة على الشفافية والحوار، فيما يتعلق بالعناصر

الأخرى لنشاط مجلس الأمن، على سبيل المثال إدارة البعثات السياسية الخاصة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يطور كذلك علاقاته ومشاوراته مع المنظمات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص تلك التي اكتسبت قدرات على إدارة الأزمات إلى درجة يمكنها بها أن تساهم بفعالية في العمل الجماعي للمجتمع الدولي. وبالتالي يتعين على المجلس أن يستفيد بصورة أكثر تواترا من آراء تلك المنظمات الإقليمية، التي غالبا ما تكون مجهزة بالموارد السياسية والمالية الهامة، وأفضل قدرة على تعبئة إرادة الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية. وينطبق نفس الشيء على تنفيذ العقوبات، حيث يمكن أن يؤدي التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ولجان الجزاءات أو أفرقة الرصد إلى نتائج مرضية.

وتؤيد إيطاليا الجهود المستمرة التي تبذلها لجان الجزاءات لتحسين أساليب عملها، وبالتالي زيادة الشفافية في ولاياتها والوفاء الفعال بها.

إن هذه الفرصة النادرة للحوار والتفاعل بين الجهازين الرئيسين في الأمم المتحدة، عملا بالمادة ١٥ من الميثاق، يجب ألاّ تكون فقط من باب الطقوس. بل يحدونا الأمل في أن تؤدي إلى اقتراحات محددة وبناءة لتحسين قدرة مجلس الأمن على مواجهة التحديات العالمية والتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين بصورة فعالة وجماعية.

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، من المهم صياغة روابط تفاعلية أقوى بين مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتصبح شراكاتها أكثر فعالية وذات طابع تشغيلي أكبر، الأمر الذي من شأنه تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء حوار أفضل تنظيما مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة يمكن أن يساعد على تحديد ولايات أكثر مصداقية خلال إدارة الأزمات واستراتيجيات الخروج والانتقال إلى بناء السلم. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة لإصلاح ممارسات مجلس الأمن والمضي بالحوار قدما.

السيد فدائيفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر صاحب السعادة، السيد جون نغروبونتي، رئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس على الجمعية العامة (A/58/2).

إننا نولي أهمية كبيرة للبند من جدول الأعمال قيد النظر. فما ننظر فيه هو التقرير السنوي لمجلس الأمن للجمعية العامة عن الطريقة التي يدير بها المجلس أعماله، التي تشكل صون الأمن والسلم الدوليين بالنيابة عن العضوية الكاملة للأمم المتحدة. وتقديم التقرير السنوي كما نص على ذلك الميثاق هو الصلة الدستورية التي تؤسس المساءلة بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، يمثل التقرير السنوي جهدا من المجلس ليكون في مستوى توقعات العضوية، وليكون خاضعا للمساءلة بشأن عمله أمام العضوية التي يستمد منها سلطاته.

وهيكل التقرير المعروض علينا، نلاحظ أنه قد أعد بما يتوافق مع الصيغة المنقحة التي وافق عليها مجلس الأمن في ٢٠٠٢. وهو يوفر دليلا عن أنشطة مجلس الأمن بأسلوب مختصر. وهذا هو التقرير الثاني الذي أُعد على هذا النحو. وهنا، كان هدف المجلس تحسين نوعية التقرير والاستجابة للآراء التي تم الإعراب عنها بشأن الصيغة السابقة.

ومن الملاحظ أن التقرير أكثر تبسيطا وأفضل تركيزا وإيجازا وقصرا، ويتفادى التداخل والتكرار وبالتالي فهو يقلل أيضا من تكاليف إنتاجه. وهكذا، نعتقد أن التقرير الحالي قد صحح، إلى حد ما، عيبا في الطريقة التي كان المجلس يقدم بها تقريره إلى الجمعية في السابق. وفي حين أن التقرير قد أوجز

في حجمه إلى حد كبير، فإنه وفي نفس الوقت يقدم معلومات إحصائية أكثر بشأن أنشطة المجلس.

وأهم الابتكارات، والذي أُدخل في تقرير العام الماضي، موجود أيضا في تقرير هذا العام. وتبين مقدمة التقرير الحالي الجهد المتواصل الذي يبذله المجلس لتقديم موجز تحليلي عن أعماله في الفترة التي يشملها التقرير، وهي تمثل محاولة للرد على الانتقاد الرئيسي الذي يكرر عاما بعد عام في مناقشات الجمعية العامة الماضية بشأن تقرير المجلس. وفي حين يشكل هذا التقرير، دون شك، تطورا بالنسبة للتقارير السابقة، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتحسين المقدمة بجعلها أكثر تحليلا وأقل وصفا، وعن طريق تقديم معلومات بشأن المشاورات غير الرسمية والمنطق الذي يستند إليه المجلس في اتخاذ قراراته.

ويشير التقرير إلى العدد الكبير للاجتماعات المفتوحة التي عقدها المجلس في الفترة موضع البحث. إن عقد ٢٠٧ اجتماعات مفتوحة أمر هام وهو من أعلى الأرقام التي وردت في تاريخ المجلس. ويعود ذلك جزئيا إلى جدول الأعمال المشحون الذي تميز به العام الماضي، وجزئيا إلى تزايد الجهود المبذولة في مجال الشفافية والانفتاح في عمل المجلس وفي علاقته بعضوية الأمم المتحدة الواسعة. ونتيجة لذلك توفرت لغير الأعضاء في المجلس فرصة أكبر للمساهمة في عمله. ومن المهم للمجلس أن يبني على إنجازاته وأن يعزز العلاقات بين أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العامة.

وفي حين تحسنت أيضا أساليب عمل المجلس خلال الأعوام الماضية، وبصورة رئيسية نتيجة للأفكار المعرب عنها والتقدم الذي أحرز أثناء المداولات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، فإنه من الملاحظ، خاصة بالنسبة لبعض المواضيع الحساسة، يحصل الأعضاء الخمسة الدائمو العضوية بصورة متزايدة على امتيازات خاصة في النظر والتنسيق بشكل غير رسمي فيما بينهم في صيغة لا تشمل الأعضاء المنتخبين.

ومن المؤسف انه في العام الماضي، كما في الأعوام السابقة، تزايد عدد المواضيع التي يضطلع فيها الأعضاء الخمسة الدائمو العضوية بعملية اتخاذ القرار من خلال مداولات يستبعدون منها الأعضاء الآخرين. وهذا إجراء غير مقبول، وهو يتعارض مع الاتجاه نحو الشفافية والديمقراطية في المجلس. وذلك الإجراء، إذا استمر، سيحول دون مشاركة الأعضاء المنتخبين بصورة كاملة في عمل المجلس. ويقلل بالتالي من شرعية وسلطة قراراته.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ اتجاها نحو زيادة تعقيد عملية اتخاذ القرار في المجلس. إذ يتزايد عدد الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن. وتنتشر اللجان وأفرقة الرصد وما إلى ذلك، وهي تضطلع بدور أكثر أهمية في عمل المجلس وفي اتخاذ قراراته وفي تنفيذ تلك القرارات. ومن المهم جدا أن تعمل هذه الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن بطريقة تستطيع معها العضوية العامة في الأمم المتحدة الحصول على المعلومات الملائمة بشأن الدور الذي تضطلع به تلك الأجهزة والوظائف التي تقوم بها.

وفيما ننظر في أداء المجلس خلال الأعوام الماضية، لا نملك إلا أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء عدم قدرة المجلس على المعالجة الفعالة لقضية فلسطين، وهي من أخطر الأزمات المستمرة التي تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط الحساسة. وقد كان من الملائم والمفيد، أن تمكن المجلس في العام الماضي من عقد جلسات شهرية استمع فيها الأعضاء إلى إحاطات إعلامية من ممثل الأمين العام أو كبار موظفي الأمانة العامة. ومما لا شك فيه أنه كان لتلك الجلسات فائدة إعلامية كما ساعدت المجلس على عدم إغفال الوضع الصعب السائد في الشرق الأوسط.

ورغم أننا نأمل أن تستمر الإحاطات الإعلامية الشهرية هذا العام، فإننا لا نكاد نجد لها فعالية في الوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجلس. ونقر بأن اللجوء إلى استعمال حق النقض عدة مرات في العامين المنصرمين وحدهما كان مسؤولا عن شل عمل المجلس في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أن الرأي العام العالمي قد لاحظ ازدواجية المعايير التي عامل بها المجلس، العام الماضي، قضية العراق من جهة وقضية فلسطين من جهة أخرى. ويجب ألا يكون هناك أدنى شك في أن الاستمرار في إدارة أعمال المجلس بهذه الطريقة لا يسهم في ترسيخ شرعيته وسلطته في نظر العضوية العامة وفي نظر الرأي العام العالمي.

السيد دي ريبيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الدائم للولايات المتحدة، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/2).

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا مناقشة دولية محتدمة بشأن دور الأمم المتحدة، وبشكل خاص دور مجلس الأمن. وفي كثير من الحالات، خلال هذه المناقشات، أثير الشك في قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على التصرف واتخاذ القرارات واعتُبر مستقبلهما غير مضمون. وفي ظل تلك الظروف، وبصفتي رئيسا لمجموعة ريو، رأيت أنه من الملائم أن أدعو إلى مجموعتنا السيد بول كندي، الأكاديمي المعروف وأستاذ التاريخ ومدير مركز دراسات الأمن الدولي في جامعة ييل للدخول في حوار مع سفراء مجموعة ريو بشأن التحديات التي تواجه الأمن الدولي وبشأن، مستقبل الأمم المتحدة.

ومن خلال الحوار مع الأستاذ كندي توصلنا إلى نتيجة تفيد بأن التحديات العالمية مثل الإرهاب، والفقر، والهجرة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر والأسلحة، والتدهور المستمر للبيئة تؤثر على استقرار جميع مجتمعاتنا، بغض النظر عن الحدود. وذلك يؤثر على السلم والأمن الدوليين. واتفقنا كذلك على أن كل هذه التحديات تشكل اليوم عملية اعتماد متبادل معقدة ولذلك لا يمكن مواجهتها بصورة فردية أو معزولة ناهيك عن مواجهتها عن طريق نهج عسكري بحت. على العكس من ذلك، ينبغي لكل بلداننا أن تواجه هذه التحديات، باستراتيجية مشتركة، أي أنه لا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا بالتعددية. هذه أيضا هي الاستنتاجات التي توصل إليها الأستاذ جوزيف ناي وصمويل هنتينغتون، بجامعة هارفارد فيما نُشر لهما أخيرا من مقالات. أخيرا، أصبح الأمر أكثر وضوحا أمام الرأي العالمي والعالم الأكاديمي والمحيط الدبلوماسي، أن الأمم المتحدة اليوم في ضوء الموقف الدولي الحاضر، هي المنظمة التي لا غنى عنها للتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين. ووجود سياسة واقعية للأمن الجماعي يضعها مجلس الأمن، سيكون أفضل طريقة للتغلب على الكثير من تلك التحديات.

غير أننا نعتقد أنه يجب تحسين وظائف مجلس الأمن. لذا تؤيد بيرو إجراء إصلاح مجلس الأمن الذي يجعله هيئة أكثر تمثيلا، ويحسن عمليات اتخاذ قراراته وأساليب عمله، كيما يضطلع المجلس بمسؤولياته بفعالية في وجه التحديات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين في القرن والحادي والعشرين. ولكن قبل إدخال أي إصلاح، يتحتم ضمان تنفيذ قرارات المجلس ومقرراته وذلك لتفادي فقدان المصداقية في تلك الهيئة في نظر الرأي العام العالمي وبالتالي في الأمم المتحدة.

إن التعاون الكافي بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مهم من أجل تقوية الأمم المتحدة واعتماد الجمعية العامة، على سبيل المثال، قرارا بشأن منع نشوب الصراعات، مثال على قدرة تلك الهيئة على الإسهام في بحث المسائل المتصلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، التي تقع في إطار

اختصاص مجلس الأمن. وذلك القرار يشجع مجلس الأمن على استخدام كل الآليات المناسبة للإسهام بصورة فعالة في منع نشوب الصراعات.

ويمكننا أيضا أن نعتمد على قرار آخر للجمعية العامة يعترف بأهمية التصدي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي قد تزيد الصراعات المدنية تعقيدا. ويدعو القرار أيضا إلى اعتماد التدابير الخاصة بدعم التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وعلى مجلس الأمن أيضا أن يؤيد بدوره الجهود الوقائية التي تبذلها الجمعية العامة.

وثمة خطوة أخرى من جانب الجمعية العامة للإسهام في دعم مصداقية مجلس الأمن هي سلطة الرئيس المنشأة بموجب القرار ٢٤١/٥١، للقيام ببحث تقرير مجلس الأمن بإمعان. وتلك السلطة لم تستخدم بعد، وهذا راجع إلى حد كبير إلى العقم وعدم الوضوح اللذين ما زال تقرير مجلس الأمن الذي نبحثه اليوم يتميز بهما.

لقد لفت بلدي الانتباه في وقت سابق إلى حقيقة أن الحاجة تدعو إلى أن يكون تقرير مجلس الأمن واضحا ومبنيا على أساس الحالة الدولية الراهنة ومتضمنا محتوى أكثر تحليلا وأكثر طابعا سياسيا. ويجب ألا تقتصر خاتمته على قائمة من الوثائق فحسب، بل أن تتضمن فيما تتضمنه بيانا بحالات ممارسة حق النقض والحجج المستخدمة في ذلك، وقائمة بقرارات مجلس الأمن التي لم تنفذ بعد، وأخيرا، ملخصا حقائقيا لمجموعة الأفكار الجيدة التي تضمنتها المقترحات الرئيسية ذات الصلة بكل وضوح مدرج في جدول أعمال المجلس، التي تتقدم بها البلدان في الجلسات المفتوحة للمجلس.

وفيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن، سيصبح الطالب في العلاقات الدولية الراغب في التقاط منظور شامل للأمن الدولي اليوم من خلال تقرير مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية الموكل إليها صون ذلك الأمن، سيصبح تائها في قوائم لا نهاية لها من الوثائق والتعبيرات شبه الملغوزة غير المفهومة إلا للمحترفين من أمثالنا.

وفي العالم المترابط، حيث تمثل المعلومات والشفافية ضمانا للديمقراطية والحقيقة، لسوء الطالع أن العمل المركز والأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها مجلس الأمن غير محددة بوضوح. وفي هذا الصدد، يتعرض مجلس الأمن – الأداة الرئيسية للأمن الدولي – مثله مثل غيره من المنظمات والهيئات الدولية، لخطر أن يصبح، من خلال تقاريره، كيانا منبتا عن الرأي العام العالمي، ليس له معنى حقيقي ولا ينقل أي شيء إلى المجتمع الدولي. كما يتعرض لخطر النسيان، متخلفا وراء منظمات أخرى تنقل أداءها بصورة أفضل.

إن بلدي يتقدم بهذه الملاحظات لأنه يدعم أعمال مجلس الأمن ويود أن يراه أكثر فعالية ونجاحا وأكثر انفتاحا للتعاون والتفاهم والشفافية إزاء المجتمع الدولي.

ويود بلدي أن يختتم بتركيز الأضواء على الجهود المبذولة لزيادة الشفافية في مجلس الأمن، وخاصة العدد الكبير من الجلسات المفتوحة التي عقدت، سواء المناقشات المواضيعية أو الجلسات التي تقدمت فيها الأمانة العامة بتقارير عن مختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتؤيد بيرو استمرار هذه الجلسات، وكذلك الجلسات الختامية في نهاية الشهر، التي تتيح فرصة لكل الدول المهتمة للمشاركة في إقامة وتعزيز الأمن الجماعي الواقعي بواسطة الأمم المتحدة، وهي مسؤولية مشتركة بيننا جميعا.

السيد أبو الغيط (مصر): لا شك أن الفترة التي يغطيها تقرير مجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة في هذه الدورة، يكشف حجم التحديات التي شهدتها تلك الفترة. وبقدر ما شكلت بعض الأحداث والتطورات في مجملها تحديا لوحدة المجلس وفعاليته ومصداقيته، فإن البعض الآخر منها أكد على أن مجلس الأمن ما زال يشكل آلية مهمة للتعامل مع قضايا الأمن والسلم الدوليين. إذا ما توفرت

الإرادة السياسية لأعضاء هذا المجلس، والرؤية السليمة والموضوعية لتلك القضايا، والشفافية الضرورية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في التعامل مع القضايا المحورية.

وفي هذا الإطار، نجد أن الفترة التي يغطيها تقرير مجلس الأمن المعروض أمام الجمعية العامة اليوم قد شهدت تناول المجلس لعدد من القضايا المحورية في تطور مفهوم الأمن والسلم الدوليين في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العلاقات الدولية، كالإرهاب الدولي، وانتشار ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومسألة المرتزقة، ودور المنظمات الإقليمية في مجال الأمن والسلم، ودور المجلس في التسوية السلمية للتراعات، ودور التجارة غير المشروعة في الماس في تأجيج الصراعات، وغيرها من موضوعات هامة. ونتطلع إلى أن تشكل مجمل المناقشات التي شهدتها الجلسات العامة للمجلس، التي تناولت تلك القضايا، أساس لرؤية أكثر وضوحا وفهما للتهديدات والتحديات التي تفرض نفسها أمام المجتمع الدولي، على صعيد صيانة الأمن والسلم الدوليين، وأن يشهد العام القادم المزيد من التفاعل والحوار بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء فيه حول تلك القضايا وغيرها.

يسجل وفد مصر تقديره لدعوة مجلس الأمن إلى عقد عدد من الجلسات الخاصة مع الدول المساهمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فيما يتشكل الحوار والتفاعل المطلوب لتعزيز وإنجاح مهام تلك البعثات. وفي تقديرنا، أنه سيكون من الضروري في المرحلة القادمة أن يواصل مجلس الأمن الدعوة لعقد مثل هذه الجلسات ويتوسع فيها، بما يعزز ويوسع زاوية رؤية المجلس لقضايا الأمن والسلم التي يتناولها، وبما يدعم من مفهوم المشاركة بين أعضائه ومختلف الأطراف والقوى التي تمثل رؤى المجتمع الدولي لتلك القضايا. ولا يفوتنا أن نؤكد على ضرورة منح الدول غير الأعضاء في المجلس الفرصة كاملة للتعبير عن مواقفها واهتماماتها أمام المجلس، دون محاولة من قبل بعض الأطراف المساس بهذا الحق استنادا لمبررات موضوعية أو إجرائية غير مقنعة.

يشير تقرير مجلس الأمن إلى أن الغالبية العظمى من قضايا الأمن والسلم الدوليين التي ينظرها المجلس ما زالت تتعلق بأفريقيا. ويتضح أن القضايا والتراعات الأفريقية باتت تفرز أشكالا متنوعة من التحديات يتعين تطوير أسلوب تناول الأمم المتحدة لها. وفي هذا السياق، نرحب بالاتجاهات التي شهدها العام الماضي نحو تطوير المجلس تعاونه مع قوى دولية ومنظمات إقليمية أفريقية في مجال حفظ السلام وتسوية التراعات في القارة. كما نرحب باتجاهات التناول الإقليمي لأسباب وأبعاد عدد من التراعات في أفريقيا، من خلال بعثات المجلس لمنطقتي غرب ووسط القارة. ونطالب بضرورة استمرار تلك الاتجاهات ودراسة سبل تطويرها وزيادة فعاليتها.

ومع ذلك، فمن ناحية أخرى نعبر عن القلق من استمرار محدودية قدرة مجلس الأمن على التجاوب السريع والفعال مع أزمات إنسانية وأمنية خطيرة واجهت شعوب ومناطق أفريقية عدة خلال العام الماضي، الأمر الذي تعكسه بوضوح التقارير والإحصائيات المتوفرة لدى الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الدولية عن أعداد الضحايا والجرحى والنازحين واللاجئين والمتضررين من التراعات في أفريقيا. فلقد رصدنا تردد المجلس لعدة أشهر في تناوله للمذابح الخطيرة في شرق وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى تسنى زيادة حجم وتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك لدعم مسيرة السلام والمصالحة في هذا البلد. كما شهدنا ترددا مشابها في إقرار نشر قوة طوارئ متعددة الجنسيات في ليبريا، قبل إقرار تشكيل بعثة لحفظ السلام ونشرها هناك. إضافة إلى ذلك، نجد أن المجلس ما زال يواجه مشكلة حقيقية في التعامل مع حالات ما بعد الصراعات في أفريقيا، في ضوء ما تتطلبه تلك الحالات من

تحرك وجهود تتجاوز في طبيعتها النظرة المحدودة والتقليدية لمفهوم الأمن والسلام.

إن مفهوم الأمن والسلام أصبح شاملا لأبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وجغرافية لا يمكن تجزئتها أو التعامل مع أي منها بمعزل عن الآخر. وانطلاقا من ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته الرئيسية في حفظ وبناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية، ومع مختلف أجهزة وبرامج الأمم المتحدة، وفي مقدمتها الجمعية العامة بلجانها المختلفة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أن الجهازين المشار إليهما يمثلان الآلية التشريعية المناسبة لصياغة المفاهيم التي يتعين أن تحكم عملية بناء السلام بمفهومه الشامل. وفي تقدير مصر أن عملية الإصلاح التي دعا إليها الأمين العام في بيانه بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي أمام هذه الجمعية العامة، يجب أن تتطرق إلى تناول سبل تمكين مجلس الأمن من التجاوب السريع ذي الرؤية الشاملة، مع التحديات المستجدة في مجال صيانة وبناء الأمن والسلام.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيشير وفد بلادي، في آن واحد، إلى بندين مهمين من بنود جدول الأعمال: تقرير مجلس الأمن، ومسألة التمثيل في المجلس.

لقد بدأت أسبانيا فترة السنتين – وهي فترة عضويتها في مجلس الأمن، في ١ كانون الثاني/يناير الماضي. وخلال هذه الشهور العشرة تقريبا في المجلس، أسهمنا في المحافظة على الشفافية في أساليب عمل المجلس، وحيثما أمكن، في تعزيز هذه الشفافية.

وأود أن أذكر مثالين فقط. فخلال رئاسة إسبانيا، كانت هناك ١٧ جلسة مفتوحة، بما فيها الجلسات الرسمية والإحاطات الإعلامية المفتوحة – بعبارة أخرى، أكثر من عدد المشاورات غير الرسمية. ثانيا، قامت إسبانيا، بالتعاون مع المملكة المتحدة، بصياغة مقدمة التقرير المعروض علينا اليوم. وقد فعلت ذلك بهدف أن تجعله ميسورا بصورة أكبر لجميع أعضاء المنظمة.

ونعتقد أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال شفافية مجلس الأمن في الأعوام الأخيرة، ولكن يجب ألا نشعر بالرضا عن الذات، كما يجب أن نواصل التقدم في هذا الاتجاه.

ونعتقد أن من الخطأ إتباع نهج لإصلاح المجلس يركز حصريا على مفهوم التوسيع. فالإصلاح موضوع شامل تلتقي فيه على الأقل ثلاثة عناصر: هي التكوين وأساليب العمل وصنع القرار.

وقد أشرنا من قبل إلى مسألة أساليب العمل. وبالنسبة لمسألة التكوين، فان معظم أعضاء المجلس يرون بأنه ينبغي للمجلس، في منظمة لديها الآن ١٩١ عضوا، أن يكون أكثر تمثيلا – بعبارة أخرى، ينبغي أن يجري توسيعه.

ومع ذلك، هناك شكوك مبررة فيما إذا كان التوسيع سيجعل المجلس يؤدي أعماله على نحو أفضل. وكما ذكر رئيس حكومة إسبانيا هنا في الجمعية العامة قبل بضعة أيام، إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لا تعني بالضرورة زيادة في فعاليته.

وإذ نترك جانبا في هذه اللحظة مسألة التوسيع مقابل الفعالية، وهي ليست أمرا تافها، أود أن أقول إن بلدي يرى أن من الواضح أن المجلس لا يمكن أن يصبح أكثر تمثيلا إلا إذا زدنا عدد أعضائه المنتخبين فقط. وزيادة عدد الأعضاء الدائمين – بعبارة أخرى، تضخيم صفوف الذين لديهم امتيازات بموجب الميثاق وإدخال حفنة أخرى من البلدان في أرستقراطية الأمم المتحدة – تبدو بالنسبة لنا أمرا يؤدي إلى نتائج عكسية.

وما فتئ وجود حق النقض – تلك الأداة غير الديمقراطية تماما وذات القوة الهائلة – موضوعا لشكاوى متكررة منذ ميلاد منظمتنا. هل يمكن تصور أننا نريد، في عام ٢٠٠٣، إنشاء فئة جديدة من الأقوياء؟ وإذا كان حق النقض في الواقع غير ديمقراطي بشكل تام وجوهري، فهل ينبغي لنا أن نعطيه لأعضاء دائمين آخرين؟

وهذا يقودني إلى مسألة صنع القرار. ينبغي أن تعبّر العملية عن توازن كبير بين عنصرين جوهريين: هما الديمقراطية والفعالية. وهنا مرة أخرى تنشأ مسألة حق النقض. وفي هذه الشهور العشرة من فترة عضويتنا في المجلس، شهدنا حالات شملت ممارسة حق النقض وتهديدات بممارسة حق النقض – ما يسمى بحق النقض الخفي. ولم تكن تلك الحالات من استخدام حق النقض أو التهديدات باستخدامه مبعث ارتياح لمعظم الدول الأعضاء، كما أنها أظهرت مرة تلو الأخرى القوة غير العادية التي يحظى بها الأعضاء الدائمون،فضلا عن هوة القوة السحيقة التي تفصل الأعضاء الدائمين من الأعضاء غير الدائمين. ينبغي ألا نعطي هذه الميزة النخبوية لآخرين.

ونرى أيضا أن معظم الدول الأعضاء قد دعت إلى المزيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار، وهو ما يفهم بشكل عام أنه يعني إصلاح حق النقض بتقليل عدد الحالات المحتملة التي يمكن استخدامه فيها. ونحن نرى، على سبيل المثال، أنه ينبغي أن تقتصر ممارسة حق النقض على حالات الفصل السابع من الميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين علينا أن نضع صيغا من شانها أن تمنع استخدامه في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ولكن ينبغي ألا تكون لدينا أية أوهام. إذ يمكن أن تصبح هذه الرغبة للأغلبية الساحقة في الإصلاح واقعا إلا بإرادة الذين يملكون اليوم هذه الميزة. ونظرا للتجربة الماضية والمادة ١٠٨، فإن هذه الرغبة من جانب الأغلبية، للأسف، ليست سوى حلم. وتحقيق التوازن بين مختلف العناصر التي ينطوي عليها الإصلاح هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى مجلس أمن – كما قال ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في بيانه أمام الجمعية – أكثر تمثيلا وأكثر فاعلية وأكثر ديمقراطية.

ونعلم أن هذا قد لا يكون سوى حلم – لكنه رغبة لا بد من الإعراب عنها.

السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للنظر في تقرير مجلس الأمن. ونشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفير جون نغروبونتي، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ونرى أن عملية تقديم مجلس الأمن لتقرير سنوي إلى الجمعية العامة خطوة هامة. وهي ليست هامة فيما يتعلق بالوفاء بأحكام المواد المتصلة بميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا بوصفها وسيلة للمحافظة على العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، حسبما هو متصور في الميثاق.

وينبغي أن يكون التقرير السنوي وسيلة للعضوية العامة للأمم المتحدة لتصبح على دراية أفضل بعمل مجلس الأمن. ومن المأمول أن يوفر نظر التقرير في الجمعية العامة تغذية عكسية مفيدة للمجلس في زيادة تحسين عمله.

ويمثل تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عنصرا هاما في العلاقة التي يحددها الميثاق بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين. فالميثاق يقتضي أن يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية و، عند الضرورة، تقارير استثنائية إلى الجمعية العامة لنظرها. وهذا منصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤.

وهذا يشير بجلاء إلى ضرورة أن يكون المجلس مسؤولا أمام العضوية العامة للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتاح للجمعية العامة الفرصة لكي تقيم أداء المجلس في العام الماضي وتحكم عليه. وفي المقابل، ينبغي أن تتاح لأعضاء المجلس الفرصة لكي يركزوا انتباههم بعناية على شواغل وملاحظات وتعليقات العضوية العامة للأمم المتحدة. ويحدو وفدي الأمل في أن تلقى التعليقات والمقترحات التي قدمت في الجمعية العامة النظر المناسب من أعضاء المجلس فيما يُقبل من اضطلاعهم بمسؤولياتهم بالنيابة عنا جميعا في صون السلام والأمن الدوليين.

في العام الماضي، عرض تقرير المجلس في صيغة جديدة ومختصرة ومحسنة، رحب بها وفدي. ورأينا أنها تعبير عن استعداد المجلس لتطوير أساليب عمله وتحسينها. وشعرنا حينئذ أن المجلس قد استجاب بالتأكيد للتعليقات التي أدلت بها العضوية العامة عبر السنين. كما رحبنا بقرار مجلس الأمن عقد جلسة مفتوحة لمناقشة تقرير المجلس قبيل انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وشعرنا بخيبة الأمل لأن المجلس قرر التخلي عن تلك الممارسة خلال هذه الدورة. ونعتقد أن عقد تلك الجلسة المفتوحة سيكون مفيدا، وأنه ينبغي عقدها لصالح زيادة تعزيز الشفافية في عمل مجلس الأمن.

ويجد وفدي أن التحسين الذي جرى في صيغة التقرير لا يحقق بالضرورة تحسنا نوعيا في مضمون التقرير. ونعتقد أن في الإمكان زيادة تحسين المحاولة التي أجريت في العام الماضي لتقديم بعض البيان التحليلي في المقدمة. إننا نتطلع إلى إعداد تقارير في المستقبل تتضمن تفاصيل وتحليلات أكثر. فقد طالبنا، على سبيل المثال، ببيان أكثر تفصيلا لقرارات المجلس وإجراءاته. ونرى أن توضيح الظروف التي أثرت في قرارات المجلس بشأن مسألة بعينها سيتيح للعضوية العامة أن تقدر الإنجازات التي سجلها المجلس والصعوبات التي واجهها. وربما نتمكن، بوجود تفهم أفضل، من التقدم بمقترحات مفيدة لكسر الجمود في المجلس أو لتمكينه من اتخاذ قرارات يمكن أن تنفذها بنجاح الأطراف المعنية والمجتمع الدولي قاطبة.

وكنا نأمل أن يتضمن هذا التقرير تحليلا بنفس جرأة التحليل الذي قدمه الأمين العام في تقريريه عن أعمال المنظمة (A/58/1) ومتابعة نتائج إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323).

إن إجراء المناقشات المواضيعية يفيد في تحسين فعالية المجلس. ونلاحظ أن المجلس أجرى ١٥ مناقشة مواضيعية خلال فترة التقرير بشأن طائفة كبيرة من القضايا. وتبادل الآراء بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه خلال هذه المناقشات المواضيعية بشأن قضايا تتعلق بالسلم والأمن الدوليين سيمكن من وضع استراتيجيات مناسبة وأكثر شمولا وتكاملا، تشارك فيها جميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي لهذا التبادل للآراء في مجلس الأمن ألا يغامر بالدخول في مجالات هي بحق مسؤولية الأجهزة الأخرى الرئيسية في الأمم المتحدة.

ونظرا لتزايد أعباء عمل المجلس، فقد يكون من المفيد الإبقاء على المناقشات المواضيعية عند الحد الأدنى في السنة الواحدة. ولا ينبغي إجراؤها لمجرد إجراء مناقشات بل بهدف تحقيق نتائج ملموسة، من شأنها أن تؤثر ليس على أداء مجلس الأمن فحسب ولكن على أداء الأمم المتحدة عموما. وتستحق هذه المناقشات المواضيعية وقضايا أخرى هامة يتناولها المجلس من آن لآخر تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، عندما يقتضي الأمر، وكما ينص الميثاق.

ونلاحظ أن أعباء عمل المجلس ظلت تتزايد بانتظام. فلقد عُقد ما مجموعه ٢٠٧ جلسة مفتوحة وأُتخذ ٦٦ قرارا.

ولا تزال الصراعات في أفريقيا تهيمن على أعمال المجلس. ويسعد ماليزيا أن الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها ما فتئ يبذل جهوده بنشاط لإيجاد حلول دائمة لمختلف الصراعات في القارة. وتم أيضا تنظيم بعثتين لمجلس الأمن، وهما البعثتان الموفدتان إلى وسط أفريقيا وغرب أفريقيا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه هذا العام، وقدم المجلس بعض التوصيات الهامة لتحقيق الاستقرار السياسي في تلك المنطقة دون الإقليمية. وأسعدنا أيضا بصفة خاصة التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة في بوروندي. ونتطلع إلى اتخاذ المجلس لقرارات أكثر فعالية بشأن حالات الصراع في أفريقيا.

ولاحظ وفدي أن المجلس خلال العام المنصرم ناقش القضية الفلسطينية بوتيرة زائدة. ولاحظنا أنه عُقدت ١٢ جلسة و ٢١ جلسة مشاورات غير رسمية بشأن هذه القضية. ولم يتخذ المجلس سوى قرار واحد. ونذكر بأن المجتمع الدولي قد رحب بنشر خريطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية في نيسان/أبريل. ومع ذلك لم يتمكن المجلس من أداء الدور المنتظر منه.

ويرحب وفدي بالطبع بنظر المجلس في قضية فلسطين من خلال الإحاطات الإعلامية الشهرية والمناقشات المفتوحة. ولكن لسوء الطالع أنها لم تؤثر على الحالة على أرض الواقع. وفي الحقيقة، من الواضح أن الحالة تتردى. فالعنف مستمر، وازداد عدد القتلى من كلا الطرفين. ويجب على المجلس تحسين مصداقيته والحفاظ عليها من خلال ممارسة سلطته في هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بخريطة الطريق وبالحل السلمي القائم على أساس دولتين، وبإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وبإنهاء أنشطة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وبناء الجدار الفاصل.

ويجب على المجلس ألا يسمح بالتلاعب بقراراته، أو بأن يُمنع المجلس نفسه من فعل أي شيء ذي مغزى، مثلما حدث في الشهر الماضي. وينبغي أن يتخذ إجراء حازما بشأن التشييد غير القانوني للجدار الإسرائيلي التوسعي. ويأمل وفدي أن يتم هذا قريبا وعلى أساس المبادرة المعروضة الآن على المجلس. ويأمل وفدي أيضا أن يتصرف المجلس بشكل حاسم حيال انتهاك إسرائيل الفاضح لأراضي سورية مؤخرا.

والقضية الأخرى التي شكلت صعوبة كبيرة للمجلس هي قضية العراق. وعندما ناقشنا تقرير المجلس قبل نحو عام، كان التهديد للسلام في العراق يلوح في الأفق. ورغم دعوة الأغلبية العظمى في الأمم المتحدة إلى الحل السلمي، شُنت حرب على العراق، بقيادة عضوين في مجلس الأمن. ويلاحظ وفدي أن التقرير يتضمن وصفا للأحداث التي سبقت نشوب الحرب. ومن الواضح أن الحرب بدون تفويض من مجلس الأمن استتبعت عددا من المشاكل. ويأمل وفدي أن يتمكن مجلس الأمن من استخلاص دروس واضحة من هذه القضية الصعبة تماما والتي طال أمدها. إن التحدي الرئيسي لنا جميعا، والعبرة التي ينبغي استخلاصها منه، هو الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن منع تكرار مثل هذه الحالة في المستقبل.

ويعتقد وفدي أنه يجب دفع الأمم المتحدة إلى القيام بدورها الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب إعطاؤها مسؤولية رئيسية عن حل المشكلة في العراق حتى يتمكن شعب العراق من استعادة سيادته ويمكن لمعاناته أن تنتهي. فلابد من إعادة السيادة إلى الشعب العراقي قريبا. ويجب إعطاؤه السلطة على موارده الطبيعية، وينبغي فعل

ذلك على وجه السرعة. فبدون ذلك، سيُنظر إلى الأمم المتحدة، التي هي أداة رئيسية لتشجيع إنهاء الاستعمار، باعتبارها غير عابئة بإنهاء احتلال أحد أعضائها. وستكون هذه في الواقع مأساة.

وبالنسبة لقضية الجزاءات، تعارض ماليزيا فرضها من حيث المبدأ، وذلك نظرا لتأثيرها الضار على سكان الدولة العضو عموما. وينبغي استخدام الجزاءات بوصفها تدبير الملاذ الأخير وبعد النظر بعناية في عواقبها. وينبغي للجزاءات أن تصيب هدفها المقصود وليس السكان الأبرياء. ويجب صياغة الجزاءات ضمن أطر واضحة، بما في ذلك الأهداف المعينة والمحددة بوضوح، ووضع إطار زمني والتقييم المنتظم لآثارها. وفي هذا الصدد، نرحب برفع المجلس للجزاءات المفروضة على العراق والجماهيرية العربية الليبية.

وفي الدورة السابقة للجمعية العامة، أُجريت مناقشة بشأن هذا البند في آن واحد مع مناقشة البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ورأى وفدي أن من المفيد والمناسب أن يُناقش البندان معا، حيث نعتقد أن القضايا قيد النظر متشابكة وتؤثر تأثيرا هاما بعضها على بعض. وفي هذا الصدد، سيتطرق وفدي أيضا إلى قضية إصلاح مجلس الأمن في هذه المرحلة.

ويسعد ماليزيا أن الأمين العام، لدى تحديده لمهام الفريق الرفيع المستوى المؤلف من شخصيات مرموقة المعني بإصلاح المنظمة والذي يقترح إنشاءه، قد أدرج مسائل السلم والأمن وكذلك إصلاح مجلس الأمن. فيجب أن يسير هذان الموضوعان جنبا إلى جنب. ونحن مقتنعون بأن العنصر الأساسي في إصلاح الأمم المتحدة هو إضفاء الديمقراطية، خاصة على مجلس الأمن. ولا ينبغي إضفاء الديمقراطية على عضوية المجلس فحسب، بل أيضا، وهو الأهم، على عملية صنع القرار فيه.

ومعالجة مسألة حق النقض أساسية في إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يمكن التذكير بأن رئيس وزراء ماليزيا قد اقترح في بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، تعديل حق النقض. واقترح ألا يُستخدم حق النقض إلا إذا كانت تؤيده دولتان تملكان حق النقض وثلاثة أعضاء آخرون في المجلس. وينبغي في نهاية المطاف إلغاء حق النقض المعدل هذا واستبداله بقرارات الأغلبية. ونحن نعتقد أنه ينبغي جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية بصورة تدريجية، وينبغي لاقتراح رئيس الوزراء أن يوفر أساسا جيدا للبدء في ذلك.

إن التعاون الذي قدمته الدول الأعضاء في عمل لجنة مكافحة الإرهاب نموذج ممتاز لتعددية الأطراف الفعالة. فلقد تعاونت الدول الأعضاء عن طيب خاطر على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نعيد التأكيد على أهمية الإرادة السياسية والإحساس بالمسؤولية بين جميع الدول الأعضاء في تحقيق هذا التعاون الدولي الذي تمس الحاجة إليه لمكافحة آفة الإرهاب الدولي.

وللأسف، لا يتكرر هذا التعاون في تنفيذ العديد من قرارات المجلس. وحيث أن قراراته ملزمة قانونيا، يتحتم على الدول الأعضاء أن تنفذ قرارات مجلس الأمن بدون انتقائية. ويجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره، بدون تمييز، لضمان تقيد جميع الدول الأعضاء بقراراته وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نكرر تأييدنا لاعتماد مجلس الأمن لمؤشرات واضحة ودقيقة لتقييم أعماله. وأحد هذه المؤشرات هو مستوى امتثال الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات المجلس. وقد شدد الأمين العام على أهمية الشرعية في أعمال الأمم المتحدة. وستكون هذه المسألة أساسية في مسعانا لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة في نظر المجتمع الدولي. وتتصدر شرعية إجراءات المجلس هذا المسعى. ومن شأن التنفيذ الفعال لقرارات المجلس أن يمهد الطريق نحو ذلك الهدف.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالكلام بالنيابة عن أذربيجان وجمهورية أوزبكستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا – الدول الأعضاء في مجموعة غوام.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير جون نغروبونتي ممثل الولايات المتحدة، على عرض التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة (A/58/2) والممارسة الطيبة المتمثلة في جعل هذه الوثيقة – ذات الثقل الكبير بكل ما تحمله الكلمة من معان – ذات طابع تحليلي وعملي أكثر، وفي الوقت نفسه، أصغر حجما وأكثر رشاقة، يمكن اقتفاء أثرها عبر السنوات القليلة الماضية. وأعتقد أننا ندين بذلك، على نحو خاص، لمبادرات أعضاء المجلس الحاليين والسابقين الذين اتبعوا أيدولوجية التغيير الجديد والبناء.

وأثناء الفترة قيد النظر، من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣، حافظ المجلس على الاتجاه المهم صوب تحقيق قدر أكبر من الفعالية والشفافية كيفا وكما.

وقبل أشهر قليلة، خاطب الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان جلسة المجلس بشأن المنظمات الإقليمية وأعرب عن شعوره بعدم الأمن العالمي قائلا "لم يحدث من قبل أن كان الشعور بانعدام الأمن العالمي أكبر مما هو عليه اليوم" (S/PV.4739). وهذا الاستنتاج يعبر عن كبر التحديات الخطيرة التي يواجهها مجلس الأمن والمجتمع المدني. ومما لا شك فيه أنه ينبغي لنا أن نعبر، من خلال الاستجابة الوافية للتهديدات الجديدة، عن رغبتنا المشتركة في إيجاد إطار قوي للسلام والأمن يستند إلى حكم القانون على الصعيد الدولي.

وبتحليل أداء المجلس مؤخرا، نرى أن تركيبة نجاحه تتكون من أربعة عناصر رئيسية: الوحدة؛ التي تمكن من التغلب على المصالح الوطنية من أجل التوصل إلى اتفاق جماعي، والرغبة السياسية؛ التي تحرك المجلس صوب تحقيق نتائج ملموسة وعملية، والكفاية؛ التي تساعد على إيجاد الوسائل الملائمة بدلا من التفسيرات الملائمة؛ والشفافية؛ التي تزيد قدرة المجلس وتأثيره على عدد أكبر من الأطراف الفاعلة الدولية.

واسمحوا لي أن أبرز عنصرا آخر مهما، ألا وهو تغير تكوينه وتمثيله الجغرافي. وعلى الرغم من الشعور بالإحباط الممكن فهمه بسبب التقدم البطئ في هذا المجال، لا نزال نعول على الإرادة المشتركة للتوصل إلى حل وسط معقول للإصلاح الشامل للمجلس في جميع جوانبه.

وإنني واثق من أنكم ستوافقون على أننا جميعا نود أن يكون لدينا مجلس أمن قوي ذي منحى. وعلى الرغم من جميع أوجه القصور الحقيقية والمتخيلة، يمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يكون مستعدا لتوفير الاستجابة الملائمة لهذه الطلبات الجديدة والمهمة.

وتبدو فترة الاثني عشر شهرا الماضية من أكثر الفترات اضطرابا في التاريخ الحديث للمجلس. وعلى الرغم من أن مسألة العراق كادت أن تؤدي إلى انقسام المجتمع الدولي، وجد مجلس الأمن أخيرا طريقه إلى الإجماع باتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وعلى الرغم من التطورات الخطيرة التي طرأت بعد ذلك، تمكن من البقاء على مسار توافق الآراء باتخاذ القرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وإزاء هذه الخلفية، من المهم الآن تركيز الجهود على كفالة القانون والنظام والعمل على إعمار العراق. بل يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا أكثر أهمية في هذه العملية.

وتتطلع بلداننا إلى اعتماد قرار جديد للمجلس يوضح المسار صوب الحكم الذاتي العراقي وكفالة السلم والاستقرار والانتعاش.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى أبدا الخسائر التي لا يمكن تعويضها التي تكبدتها الأمم المتحدة في سياق تسوية قضية العراق. لقد فقدنا أناسا ممتازين وموهوبين ومخلصين، من ضمنهم الدبلوماسي البرازيلي المتميز، سيرجيو فييرا دي ميلو.

وإنها لحقيقة مأساوية ومزعجة أن موظفي الأمم المتحدة ظلوا خلال السنوات الأخيرة يواجهون عدم أمن متزايد. وهذا يزيد من إلحاح ضرورة امتثال جميع أعضاء المجتمع الدولي امتثالا تاما للمعاهدات الدولية ذات الصلة وأولها اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وقد واجه مجلس الأمن تحديا إضافيا هذا العام يتمثل في التطورات الجارية في الشرق الأوسط وفي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وأولى الخطوات المشجعة في عملية السلام المستأنفة في وقت سابق من هذا العام، القائمة على أساس خريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، أفسحت الطريق للتشكك في قدرة خطة السلام على الاستمرار.

وعلى الرغم من وجود فترات هدوء نسبي، واصلت هجمات الإرهابيين واستخدام القوة العسكرية القضاء على حياة الأبرياء. وأدى التفجير الانتحاري الأخير في حيفا والهجمات الجوية التي شنتها إسرائيل على الجمهورية العربية السورية إلى تصاعد التوتر في الشرق الأوسط. وبوجه عام، لا نزال نفتقر إلى الإجابات النهائية، ولا يزال أحد الأسئلة الرئيسية المطروحة هناك هو ما إذا كان رد فعل مجلس الأمن على هذه الأحداث كافيا ويتوافق مع مسؤولياته بموجب الميثاق.

وهناك مشكلة ملحة أخرى هي الحالة في أفغانستان. ونحن نعتقد أن نجاح عملية بون يعتمد إلى حد بعيد على الحالة الأمنية في أفغانستان. ولذلك، من الصعب أن نبالغ في تقدير أهمية الإجراءات ذات التوقيت الجيد والأهداف المحددة التي يتخذها مجلس الأمن والتحالف العالمي لمكافحة الإرهاب.

وترحب مجموعة غوام بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن تضطلع بقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل وترى أن الوقت قد حان لتجديد ولاية القوة.

وفيما يتعلق بالقضايا الأوروبية، تشعر مجموعة غوام بالقلق من عدم وجود تقدم في تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا. وندعو الجانب الأبخازي إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقبول وثيقة ”المبادئ الرئيسية لتوزيع الولايات بين تبليسي وسوخومي“ بوصفها أساسا للمفاوضات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمركز السياسي لأبخازيا، في إطار دولة جورجيا.

وقد أعطى عقد اجتماعين لممثلين رفيعي المستوى عن فريق أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا في جنيف، واجتماع القمة بين رئيسي جورجيا والاتحاد الروسي في سوشي، زخما إيجابيا لعملية السلام. وتأمل مجموعة غوام أن يؤدي الحوار الذي تأسس بين الجانبين إلى نتائج ملموسة، وتأمل من الجهود الأكثر نشاطا التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفريق الأصدقاء ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تجعل من غير الممكن عكس مسار الاتجاه المشجع.

وفي سياق الحديث عن النطاق الواسع لأنشطة المجلس، يسرنا أن نشير إلى التسوية النهائية للمشكلة الليبية. وكانت هناك تطورات إيجابية واضحة في حل الصراعات الأفريقية. وزاد مجلس الأمن تعزيز تفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتمثل تلك التطورات توجهاً إيجابياً.

ويتسم تعزيز التعاون بين المجلس والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين المجلس والمنظمات الإقليمية الأفريقية بأهمية خاصة. وكان نشر قوات الاتحاد الأوروبي في بونيا والدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا أمرين أساسيين في التعامل مع الأزمة الأمنية والإنسانية في المنطقة. ونأمل أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المنشأة حديثاً – وهي إحدى أكبر بعثات الأمم المتحدة حتى الآن – من تحقيق مزيد من الاستقرار في هذا البلد الذي مزقته الصراعات.

وما برح مجلس الأمن يقوم بدور مركزي في تيسير التعاون بين الحكومات في كفاحها ضد الإرهاب الدولي. ومجموعة غوام ترحب بمساعي لجنة مكافحة الإرهاب لتوفير كل مساعدة ممكنة للتحالف المتعدد الجنسيات ضد الإرهاب من خلال تعزيز قدرات المنظمات والمجموعات الإقليمية.

والاجتماع الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس مع ممثلي المنظمات الإقليمية – والذي شاركت فيه مجموعة غوام مشاركة نشطة – قد برهن على أن ثمة إمكانيات كبيرة للعمل في هذا المجال. وأود أيضا أن أؤكد على المشاركة النشطة لمجموعة غوام في آخر اجتماع للمتابعة خاص بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن العاصمة، عقدته لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الدول الأمريكية.

إننا على ثقة من أن زيادة توسيع الحوار وزيادة التعاون بين المجلس وشركائه الإقليميين ستبقى من المهام ذات الأولوية. وثمة أمثلة ناجحة لتفاعل مجلس الأمن مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ومؤسسات أخرى، تدلل على أنه يمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تستخدم هذه الأداة السياسية الهامة بشكل فعال للتعويل على المنظمات الإقليمية بشكل متزايد كيما تضطلع بمزيد من المسؤولية، خاصة في جهود حفظ السلام.

ومجموعة غوام تقف على استعداد للتعاون الكامل مع المجلس ومساعدته على أداء مسؤولياته بموجب الميثاق.

السيد إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه الوافي للتقرير السنوي لمجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/2). وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة وإسبانيا على صياغة التقرير. وبصورة عامة، فإن المعلومات المفصلة في التقرير تنقل صورة لجدول الأعمال الحافل الذي ميز أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويعرب وفدي عن تقديره لتركيز المجلس على حفظ السلام ولنهجه الشامل للتعامل مع صون السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الأولى للمجلس. ومما يشجعنا أن المجلس قد أولى اهتماماً خاصاً لمنع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها. ونود أن نحض المجلس على مواصلة تركيز اهتمامه على تلك المسائل، نظراً لخطورة وتعقد المشاكل والصراعات

التي تعصف بأقاليم مختلفة، وتعدد أوجهها، والحاجة إلى السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان للنهوض بالتنمية والاستقرار. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نغالي في التشديد على ضرورة أن يتعاون المجلس مع الجمعية العامة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى للتنمية، بالنظر إلى تشابك العلاقة بين السلم والأمن والتنمية.

ويلاحظ وفدي أيضا مع التقدير استمرار المجلس في تكريس الجانب الأكبر من جهوده للمنطقة الأفريقية. وقد انعكس ذلك في مناقشاته العديدة بشأن عدد من حالات الصراع في القارة مثل الحالة في كل من ليبريا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في إنشاء بعثتين لوسط وغرب أفريقيا، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٣ على التوالي. ونأمل، بتوفر الإرادة السياسية المطلوبة، أن يترجم الوقت والجهد إلى حلول استراتيجية ملموسة للصراعات التي تعصف بالمنطقة. ولكي تكون البعثات أعمق أثراً، ينبغي أن تكون مدتها أطول وألا تشمل زيارات إلى عدد كبير من البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالمشاورات والمبادرات التكميلية التي شرع المجلس في اتخاذها مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ونود أن نشجع المجلس على الاستمرار في هذا الاتجاه. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن الشراكات مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي يمكن أن تساعد كثيراً على إيجاد الحلول الدائمة في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها.

وبعد قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور الوساطة في اتفاق أكرا للسيطرة على الصراع في ليبريا – بل في بلدان اتحاد نهر مانو – تود الجماعة أن تتعاون مع المجتمع الدولي بغية تحديد السبل التي يمكن للشراكات الحيوية عن طريقها منع السمسرة غير القانونية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ومكافحتها والقضاء عليها.

وأود أن أُذَكِّر بأنه في العام الماضي، أيد وفدي الدعوة إلى تضمين التقرير مزيداً من المعلومات فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع، كيما يتسنى لنا الحصول على المعلومات من مصدرها المباشر – إن كان المجلس سيواصل الاعتماد على ذلك النظام، وهو ما نعتقد أنه سيفعله. وأود أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن على التحسينات التي أدخلت في هذا الصدد؛ فالتقرير الحالي يقدم سرداً أكثر تفصيلاً لتلك الرحلات.

وعلى مر السنين، ظل وفدي من الداعين إلى تحسين تقرير مجلس الأمن وإجراءاته وطرائق عمله. وفي العام الماضي، أثنينا على المجلس لاعتماده شكلاً جديداً أكثر إيجازاً وأيسر قراءة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الإطار التحليلي. وتقرير هذا العام، أيضاً، يفتقر إلى المعلومات اللازمة لتقييم عمل المجلس.

ومما يشجعنا ذلك العدد من الجلسات المفتوحة التي عقدها المجلس وعدد الإحاطات الإعلامية الشهرية التي قدمتها رئاسة المجلس، وجلسات المناقشة الختامية التي تعقد بصورة دورية ويدعى إليها غير الأعضاء. وينبغي ألا ينظر إلى عقد هذه الجلسات المفتوحة على أنه لمجرد الإلمام بالاقتراحات. ولكي تكون هذه الجلسات مفيدة، ينبغي أن تؤخذ الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء في الاعتبار عندما يتخذ المجلس قرارات حقيقية.

ونود أن نشيد بالمجلس على دوره المحوري في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ولجنة مكافحة الإرهاب مثال جيد للشفافية، ونحن نهنئ الرئيس

السابق، السير جيريمي غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، على العمل الرائد الذي قام به، ونرحب بمواصلة خليفته، السفير آرياس، ممثل إسبانيا، للجهود في ذلك الاتجاه.

ونود أيضاً أن نشيد بتشغيل آلية زيادة تحسين التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وخاصة زيادة انتظام وتواتر الاجتماعات التي تعقد مع تلك البلدان. ويعتقد وفدي أن لتلك الآلية فوائد أصيلة لجميع الأطراف المشاركة في حفظ السلام.

ولا يمكن إنكار أن هذا العام كان عاماً عصيبا للغاية بالنسبة للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. والانقسامات الواضحة التي برزت بشأن الحالة في العراق وضعت مبدأ الأمن الجماعي ومتانة المنظمة على المحك. والخبرة المكتسبة من هذه الأوقات العصيبة، التي تضطر فيها المنظمة اضطرارا شديدا إلى إعادة تأكيد أهميتها التي لا تنازع في السياق العالمي المعاصر، ينبغي أن تفضي بنا إلى فهم واضح للحقيقة الماثلة دائما، وهي أن العالم يرغب في أمم متحدة تعكس صورتها طابعها الحقيقي باعتبارها آلية دولية صممت لتحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في إقامة نظام عالمي عادل ومستقر – نظام لا يخضع للسعي وراء المصالح الذاتية الضيقة لقلة قليلة تتمتع بالقوة.

ولذلك، يود وفدي أن يشدد على الحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس من خلال إصلاح جوهري يسترشد بمبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود اليوم أن أطرح ثلاث أفكار. الفكرة الأولى أنه كان يمكن أن نكتفي بمناقشة واحدة لهذه المواضيع بدلاً من مناقشتين؛ والثانية، أنه يمكن زيادة تحسين أساليب عمل المجلس؛ والثالثة، وهي الأهم، أنه يجب علينا جميعاً أن ندعم جهود الإصلاح الأوسع التي استهلها الأمين العام، حتى في الوقت الذي نواصل فيه بذل جهودنا الخاصة لإصلاح المجلس والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة.

ويسعدنا أن نرى مرة أخرى أن تقرير مجلس الأمن (A/58/2) أصبح أكثر اختصاراً عما كان عليه في السنوات السابقة. وهذه خطوة إلى الأمام ينبغي لها أن تيّسر سير مداولاتنا. إلا أنني أشعر بالإحباط أيضاً لأننا تراجعنا خطوة إلى الوراء. ففي العام الماضي، أسسنا مناقشة مشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن وبشأن مسألة التمثيل في المجلس. وعدنا هذا العام إلى صيغة إجراء مناقشتين، وهي لا تؤدي إلا إلى استهلاك مزيد من الوقت ويبدو أنها تسير ضد تيار أفكار الإصلاح.

وهذا مؤسف بشكل خاص لأن الأمين العام على وشك أن يشكل لجنة الشخصيات البارزة التي تكلم عنها والتي ستفوض لدراسة عملية الإصلاح. إنه بوسعنا، ويجب علينا، أن نستخدم وقتنا على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

(تكلم بالانكليزية)

بالنسبة لأساليب عمل المجلس، نود أن نرى مزيداً من الشفافية؛ ومزيداً من ضبط النفس في اللجوء إلى التهديد باستخدام حق النقض أو إلى استخدامه؛ والتزاماً طوعياً من الذين يتمتعون بحق النقض بأن يقدموا لجميع أعضاء المجلس السبب المنطقي لاستخدامهم حق النقض في كل مرة يستخدمونه؛ ومزيداً من التقيّد بالميثاق في تعامل المجلس مع المحكمة الجنائية الدولية.

ونود أن نرى أيضاً مزيداً من المشاورات المنتظمة مع أعضاء المجلس غير الدائمين بشأن المسائل التي لها أهمية كبيرة بالنسبة لهؤلاء الأعضاء. ويسرنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن المجلس بدأ يتشاور بشأن ولايات البعثات العسكرية بصورة رسمية أكبر مع البلدان المساهمة بقوات. ولا يساور الشك

الآن أياً منا هنا في أننا نعيش في زمن يسود فيه الاضطراب، زمن يتعرض فيه جنود السلام للهجوم، كما حدث بالنسبة للجنديين الكنديين اللذين قُتلا في كابل قبل ١٠ أيام تقريباً أو موظفي الأمم المتحدة الـ ٢٢ الذين قُتلوا في بغداد قبل شهرين تقريباً. هذه الهجمات وغيرها هجمات ضدنا جميعاً، لأننا، كما قال الأمين العام، نحن الأمم المتحدة. إننا نعيش في زمن يستهدف فيه الإرهابيون الأبرياء، زمن أصبح فيه الفقر المدقع واقعا يوميا لأعداد كبيرة جداً من البشر، زمن يتعين فيه تذكير بعض القادة بأن الدولة موجودة من أجل الشعب، وليس الشعب من أجل الدولة، وأن السيادة تترتب عليها مسؤوليات فضلا عن الامتيازات، وأن المسؤولية الأساسية لأية دولة — وقائدها — حماية شعبها. وأكثر ما يهمنا، نحن المجتمعين في هذه القاعة، أننا نعيش في زمن فقد فيه العديد من شعوبنا الثقة بهذه المنظمة وبنا، وبقدرة هذه المنظمة — وهذا يعني بقدرتنا — على التصدي لهذه التحديات.

من الواضح أن لهذه المنظمة الكثير مما تفخر به، من عملها لما يزيد على ٥٠ عاماً في عمليات حفظ السلام إلى نظام تحديد الأسلحة الذي وضعته، إلى معاهدات حقوق الإنسان الست الأساسية التي أجازتها، إلى المحاكم الدولية — لاسيما المحكمة الجنائية الدولية — التي عملت على رعايتها، إلى اتفاقات البيئة الـ ١٢٠ التي أبرمتها، وإلى الأطفال الذين غذّتهم وثقّفتهم ولقّحتهم ضد الأمراض، وإلى اللاجئين الذين أنقذتهم وآوتهم، وإلى الدور القيادي الذي تقوم به في الميدان الصحي، لاسيما مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولكن من الواضح أيضاً أن الأمور هنا ليست كلها على ما يرام. فقد أشار الأمين العام عنان في خطابه إلى الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر إلى أننا وصلنا إلى مفترق طرق. وقليلون منا الذين لا يوافقون على أن منظمتنا بحاجة إلى إصلاح شامل بعيد الأثر. وسيكون إبقاء الأمور على حالها في هذه الظروف تراخ وتخل من جانبنا عن مسؤولياتنا. يتعين علينا أن نعيد النظر في الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمة وكيف تقوم بها.

لدى النظر في هذه المقاصد والممارسات، يتعين علينا أن نخدم مصالح الأقل شأنا والأعظم بيننا على حد سواء. وإلا فإننا سنجازف بأن نكون غير مناسبين لتلبية احتياجات الفئة الأولى وغير مهمين بالنسبة لمخاوف الفئة الأخيرة. يتعين علينا كما قال الأمين العام في كلمته الهامة التي أدلى بها هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أن ”نتصدى بقوة للشواغل التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها معرضة للخطر بصورة فريدة، لأن تلك الشواغل هي التي تدفعها إلى اتخاذ إجراء انفرادي“ (A/58/PV.7 ، الصفحة ٤).

ويتعين علينا، بصورة ليست أقل إلحاحا، أن نتفق على أننا نتحمل مسؤولية جماعية تجاه حماية الأبرياء من خلال منع نشوب الصراعات، وبالتصدي للصراعات إذا فشلنا في منع نشوبها، وبإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراعات.

يتعين علينا أن نضمن أن نتصدى بفعالية لجوانب ضعف مجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة. وهذا هو سبب ترحيبنا بقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق من شخصيات بارزة ليقدم توصيات للدول بشأن الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، وكيف تقوم بها أو كيف ينبغي أن تقوم بها. هذه فكرة تؤيدها كندا بقوة. إن الأمين العام يسعى لإزالة العوائق التي تعترض سبيل الإصلاح. دعونا نعمل معه ومع فريق الشخصيات البارزة الذي سيشكله ليتسنى له، في غضون عام، أن يقدم لحكوماتنا، للأعضاء، أسلم اقتراحات ممكنة للتغيير.

وإلى أن يتم ذلك، دعونا نبقى متفتحي الذهن لما ينبغي أن يترتب على ذلك التغيير. وفي أثناء ذلك، دعونا

نواصل العمل نحن أنفسنا لتحسين أسلوب عملنا، بما في ذلك عملنا هنا في الجمعية العامة. دعونا نعقد العزم على أن تكون الوفود الـ ١٩١ الموجودة في هذا المكان جزءاً من الحل وليست جزءاً من المشكلة.

كتب رئيس وزراء كندا الراحل ليستر ب. بيرسون، وهو رئيس سابق للجمعية العامة، مستوحياً من خبرته مع الأمم المتحدة

> ”كان نمو الأمم المتحدة إلى منظمة عالمية فعالة حقاً أفضل أمل لنا، وربما آخر أمل ... ليتسنى للبشرية أن تتخلص من عادة همجية تتمثل في أن يفعل القوي ما يستطيع أن يفعله وأن يعاني الضعيف ما يجب أن يعانيه.“

في السنين الخمسين التي مرت حققنا تقدماً كبيراً. ولكن، تغير الزمن وتغيرت الاحتياجات، ونريد الآن أن تتغير الأمم المتحدة.

لقد أورثنا جيل رئيس الوزراء بيرسون منظمة عظيمة مهمة. وتجديدها وإعادة بعثها مسألة تتوقف على جيلنا. لا يشك أي منا هنا في أن التعاون المتعدد الأطراف مسألة لا غنى عنها، أو أن القضايا العالمية لا تستجيب إلا للحلول العالمية، أو أن الأمم المتحدة تقع في صميم النظام المتعدد الأطراف وأنها يجب أن تكون كذلك، وأنها، أو ينبغي أن تكون، أساسية لشرعية العمل الدولي. لا يوجد وقت ملائم تماماً للإصلاح، ولكن تبرز هنا الآن فرصة تاريخية، وينبغي أن نغتنمها.

إن آباءنا وأجدادنا، المثاليين الواقعيين الذين خبروا أسوأ حرب عرفها التاريخ، أورثونا فكرة غير عادية مؤداها أن الأمم تستطيع أن تتحد لبناء حياة أفضل لشعوبها؛ وتستطيع أن تتحد لحماية حقوق وكرامة رجال ونساء الدول الكبيرة والصغيرة؛ وتستطيع أن تتحد لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب.

هذا الحلم لم يتحقق بعد بالنسبة لشعوب عديدة. وأحياناً يتراجع هذا الحلم بالنسبة لجميع الشعوب. ولكنه ظل حلماً لم ينل منه الزمن.

في سان فرانسيسكو، في زمن ليس أحسن حالاً من هذا الزمن، حلم قادة جيل آخر إقامة عالم أفضل وأنشأوا مؤسسة لبنائه. دعونا نجعل جيلنا ينعش هذا الحلم. دع الجيل الذي يخلفنا يقول عنا إننا كنا أخلافا جديرين للعمالقة الذين أنشأوا هذا المكان، وأننا، عندما واجهنا التحدي، لم نخذلهم ولم نخذل فكرهم عن الأمم المتحدة التي أورثوها لنا.

رفعت الجلسة الساعة ../١٣.